ضمان الاستثمار

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export Credit Guarantee Corporation

نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات
(هيئة عربية دولية) تعنى بشؤون الاستثمار والتجارة في الدول العربية

بيئة أداء الأعمال في الدول العربية لعام 2015

السنة الثانية و الثلاثون العدد الفصلي الرابع (أكتوبر – ديسمبر 2014)

المؤشر العام لبيئة أداء الأعمال

1 - مؤشر بدء النشاط التجاري
2 - مؤشر استخراج التراخيص
3 - مؤشر توصيل الكهرباء
4 - مؤشر تسجيل الملكية
5 - مؤشر الحصول على الائتمان
6 - مؤشر حماية المستثمرين الاقلية
7 - مؤشر دفع الضرائب
8 - مؤشر التجارة عبر الحدود
9 - مؤشر إنفاذ العقود
10 - مؤشر تسوية حالات الاعسار

الافتتاحية 3
مجلس الإدارة 4
أنشطة المؤسسة 5
بيئة أداء الأعمال في الدول العربية لعام 2015 7

المقر الرئيسي: المقر الدائم للمنظمات العربية - ص.ب: 23568 الصفاة 13096 الكويت، دولة الكويت
هاتف: 24959555/000 965+ - فاكس: 24959596/7 965+
البريد الالكتروني: research@dhaman.org

أغراض المؤسسة وأجهزتها

نشأتها:

تأسست المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في عام 1974 وباشرت أعمالها في مطلع أبريل 1975. وتضم المؤسسة في عضويتها كافة الدول العربية وعدداً من الهيئات العربية الدولية.

أغراض المؤسسة:

وفق اتفاقية إنشائها تعمل المؤسسة على تحقيق هدفين رئيسيين:

- يتمثل الأول في توفير خدمات الضمان ضد المخاطر غير التجارية للاستثمارات العربية البينية والأجنبية المستثمرة في المشاريع الإنمائية بالدول العربية، وضد المخاطر التجارية وغير التجارية لائتمان صادرات الدول العربية فيما بينها ولمختلف دول العالم.
- يتمثل الغرض الثاني في المساهمة في زيادة الوعي الاستثماري العربي من خلال مجموعة من الأنشطة المكملة والخدمات المساندة التي تساهم في تطوير بيئة ومناخ الاستثمارات العربية وأوضاعها وإبراز الفرص الاستثمارية المتاحة، وتنمية مهارات الكوادر العربية في هذا المجال.

وفي سبيل تحقيق أغراضها تقوم المؤسسة بالتمويل الكلي أو الجزئي للعمليات التي تؤمن عليها من خلال عمليات التخصيم، وتحصيل ديون الغير، وتأمين الكفالات والتراخيص والامتيازات وحقوق الملكية الفكرية إضافة إلى المساهمة في رؤوس أموال هيئات الضمان الوطنية العامة والخاصة العربية وتملك حصص فيها، وتأسيس شركات المعلومات، والإنشاء أو المشاركة في إنشاء صناديق استثمارية خاصة لمصلحة حكومات أو مؤسسات الأقطار المتعاقدة.

أجهزة المؤسسة:

مجلس المساهمين (الجمعية العمومية):

هو أعلى سلطة في المؤسسة، ويمثل جميع الأعضاء (دولاً وهيئات)، وتنعقد له كافة الصلاحيات اللازمة لتحقيق أغراضها، ومن المهام التي يتولاها - ضمن صلاحيات أخرى - وضع السياسة العامة التي تحكم عمل المؤسسة، وتفسير نصوص الاتفاقية، وتعديلها، وتعيين أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام.

مجلس الإدارة:

يتألف مجلس الإدارة من تسعة أعضاء غير متفرغين،يتم اختيارهم لمدة ثلاث سنوات، وينتخب من بين أعضائه رئيساً، ويتولى المجلس إدارة أعمال المؤسسة وفق الصلاحيات المنصوص عليها في اتفاقية المؤسسة أو المخولة له من قبل مجلس المساهمين، وتتضمن تلك الصلاحيات - ضمن مهام أخرى - إقرار النظم واللوائح المالية والإدارية، إقرار برامج العمليات والبحوث المقترحة من المدير العام للمؤسسة ومتابعة تنفيذها، تحديد الأوجه التي توظف فيها أموال المؤسسة، اعتماد الموازنة التقديرية، وتقديم تقرير سنوي عن نشاط المؤسسة لمجلس المساهمين.

أسماء السادة أعضاء مجلس الإدارة:

سعادة الأستاذ/ أحمد بن محمد الغنام	رئيساً
سعادة الأستاذ/ إسحاق عبد الغني محمد عبد الكريم	عضواً
سعادة الأستاذ/ عبد المجيد محمد رمضان الماقوري	عضواً
سعادة الأستاذ/ خالد علي البستاني	عضواً
سعادة الدكتور/ محمد الغلبزوري	عضواً
سعادة الأستاذ/ أحمد علي بوكشيشة	عضواً
سعادة الأستاذ/ عاطف عبد الخالق عبد الحسين	عضواً
سعادة الدكتور/ عادل أحمد اسماعيل الشركس	عضواً
سعادة الأستاذ/ سيد محمد أحمد حمداني	عضواً

المدير العـــام:

سعادة الأستاذ / فهد راشد الإبراهيم

الافتتاحيـــة

جذب الاستثمار و إصلاح بيئة أداء الأعمال في الدول العربية

في ظل التطورات الاخيرة التي أثرت على مناخ الاستثمار في الدول العربية تسعى دول المنطقة الى الاسراع في العودة لمسيرة تعزيز جاذبيتها للاستثمارات الاجنبية في ظل بيئة شديدة التنافس بين دول العالم على الفوز بالنصيب الاكبر من التدفقات الاستثمارية العالمية التي تحكم حركتها عوامل عديدة ومتنوعة ومتغيرة.

وإدراكا من المؤسسة لأهمية مواصلة دورها في هذا المجال بشفافية وموضوعية فقد تواصلت جهودها في مجال تنمية البحوث والدراسات المتخصصة التي تستهدف مساعدة صناع القرار في المنطقة على وضع سياسات وبرامج طموحة يمكنها أن تحدث نقلة نوعية في تحسين بيئة أداء الأعمال.

والى جانب قيام المؤسسة بتطوير رصدها السنوي لمناخ الاستثمار في الدول العربية وإطلاقها مؤشرا دوليا يرصد جاذبية دول المنطقة بالمقارنة مع دول العالم للاستثمارات الاجنبية المباشرة، فهي تحرص أيضا على متابعة الجهود الدولية المهمة في هذا المجال، وفي مقدمتها قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال التي تصدر سنوياً عن مجموعة البنك الدولي منذ عام 2004 ويتناولها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال بالرصد والبحث.

ويشير آخر تحديث لقاعدة بيانات مجموعة البنك الدولي إلى أن عدداً من الدول العربية سرعت من وتيرة الإصلاحات في بيئة أداء الاعمال خلال السنوات التسع الأخيرة ما بين عامي 2005 و2014 وطبقت جميعها نحو 197 إصلاحا سهلت بها ممارسة أنشطة الأعمال في مجالات تشمل تأسيس الشركات، واستخراج التراخيص، وإنفاذ العقود، وتسجيل الملكية، والحصول على الائتمان المصرفي، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود، وحماية المستثمرين، وتسوية حالات الاعسار.

إلا أنه ورغم كل تلك الجهود لازالت هناك معوقات قائمة في عدد من المجالات، كما أن الاصلاحات الاجرائية والتشريعية ورغم تنوعها الا انها تسير بوتيرة بطيئة مقارنة بمناطق أخرى في العالم، فضلا عن أنها لازالت لا تتناسب وحجم الاستثمارات المطلوب جذبها الى دول المنطقة، والأهم هو أن نتيجتها كانت متباينة ما بين تحسن واضح في ترتيب بعض الدول واستمرار تأخر بعض الدول في ترتيبها العالمي سواء في المؤشر العام لبيئة أداء الاعمال او في المؤشرات العشرة الفرعية المكونة له.

وفي هذا الاطار يلاحظ أن هناك تفاوتاً كبيراً بين وضعية دول المنطقة حيث تراوح الترتيب العالمي للدول العربية ما بين المركز الـ22 والمركز الـ 188 عالميا، حيث تحظى دول مجلس التعاون الخليجي إضافة إلى تونس والمغرب ولبنان ومصر بترتيبات متقدمة نسبيا مقارنة ببقية الدول. اما على صعيد التغيرات في تقرير عام 2015، الذي يغطي الفترة ما بين 1 يونيو 2013 و30 يونيو 2014، فقد شهد تحسن ترتيب دولتين واستقرار دولتين وتراجع الترتيب العالمي لبقية الدول.

وربما يرجع ذلك الى بطء وتيرة الاصلاحات في بعض الدول مقارنة ببقية دول العالم، فوفق تقرير عام 2015، طبقت دول العالم نحو 230 إصلاحا في بيئة أداء الاعمال منها 12 إصلاحا في الدول العربية وبنسبة 5.2 % فقط من إجمالي الاصلاحات خلال الفترة ما بين 1 يونيو 2013 و30 يونيو 2014، هذا بصرف النظر عن التغيرات السلبية في بعض الدول.

وهنا نجدد التأكيد على أن تحسين بيئة أداء الاعمال عملية مهمة يجب أن تكون مستمرة وديناميكية ومبنية على اسس علمية ومتابعة دقيقة لكل ما يحدث من جهود في دول العالم الاخرى في هذا المجال، خصوصا وأن تلك التحسينات تعد أحد المداخل الأساسية لتحسين مناخ الاستثمار في المنطقة بشكل عام، لتعزيز الاستثمارات ومواجهة العديد من التحديات الضخمة التي تلاقي دول المنطقة على اختلاف مستوياتها ومن أهمها قضايا التنمية والبطالة والفقر.

والله ولي التوفيق ،،،

فهد راشد الإبراهيم
المدير العام

مجلس إدارة (ضمان) يعقد اجتماعه الرابع لعام 2014

عُقد الاجتماع الرابع لمجلس إدارة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات يوم الخميس الموافق 20 نوفمبر 2014 بمقر المؤسسة في دولة الكويت. وقد أخذ المجلس في هذا الاجتماع علماً بتقرير المدير العام بشأن نشاطات المؤسسة خلال الفترة من 1 مايو 2014 إلى 31 أغسطس 2014، حيث أوضح ان المؤسسة تلقت خلال فترة التقرير (112) طلباً لضمان الاستثمار وتأمين ائتمان الصادرات والتجارة الداخلية بقيمة إجمالية بلغت 208.3 مليون دولار، منها طلبا لضمان الاستثمار تقدمت بهما شركتان عربيتان، في حين بلغ عدد طلبات تامين ائتمان الصادرات والتجارة الداخلية (110) طلبات بقيمة إجمالية بلغت 128.3 مليون دولار منها (76) طلب تأمين تجارة داخلية بقيمة 14.9 مليون دولار تقدمت بها شركات ومؤسسات مالية من (8) دول عربية ومصارف عربية اجنبية مشتركة.

هذا وقد بلغت القيمة الإجمالية لعمليات الضمان خلال فترة التقرير 176.6 مليون دولار، وذلك بانخفاض نسبته 55.8% عن قيمة العمليات لذات الفترة من العام 2013، وذلك بسبب تراجع طلبات التأمين في بعض الدول العربية نتيجة لأوضاعها السياسية والاقتصادية، الى جانب اتباع المؤسسة لسياسة متحفظة تجاه تلك الدول.علماً بأن هذه القيمة لاتشمل حصة المؤسسة من اتفاقيات إعادة التأمين بالحصص النسبية المبرمة مع بعض هيئات التامين الوطنية العربية، ليبلغ إجمالي ايرادات عمليات الضمان خلال فترة التقرير بما فيها أقساط إعادة التأمين الوارد 2.055 مليون دولار بانخفاض نسبته 26 % عن الفترة ذاتها من العام السابق.

هذا ولم تقم المؤسسة بدفع أي تعويض خلال فترة التقرير، وبذلك تبلغ القيمة الإجمالية لمحفظة عقود الضمان كما في 31 أغسطس 2014 نحو 753.6 مليون دولار توزعت بنسبة 30 % لعقود ضمان الاستثمار ونسبة 70 % لعقود تأمين ائتمان الصادرات. وذلك بانخفاض نسبته 23% عن القيمة الاجمالية لمحفظة عقود الضمان كما في 31 أغسطس 2013 التي بلغت 979 مليون دولار.

وبلغت القيمة الإجمالية للالتزامات القائمة على المؤسسة تجاه الأطراف المضمونة كما في 31 أغسطس 2014 نحو 306.1 مليون دولار تمثل 40.6% من قيمة محفظة عقود الضمان، وذلك مقارنة بمبلغ 329 مليون دولار تمثل 33.6 % من قيمة محفظة الضمان كما في 31 أغسطس 2013 ، أي بإنخفاض نسبته 7 %.

وتداول المجلس كافة بنود جدول الأعمال المعروض عليه، واصدر بشأنها القرارات والتوجيهات اللازمة، وقد تناولت هذه البنود الموضوعات التالية:

- التصديق على محضر الاجتماع السابق وقراراته.
- تقرير المدير العام عن نشاط المؤسسة للفترة من 1 مايو 2014 إلى 31 أغسطس 2014.
- مذكرة في شأن التعديلات المقترح إدخالها على اتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات لتوسيع نطاق عمليات المؤسسة.
- مذكرة بشأن تنفيذ قرار مجلس الإدارة رقم (3/7) لسنة 2014 الخاص بتشكيل لجنتي الاستثمار والتدقيق من بين أعضاء مجلس الإدارة.
- مذكرة في شأن اعتماد الموازنة التقديرية للسنة المالية 2015.
- التقرير الدوري لرئيس التدقيق الداخلي.
- مذكرة بشأن متابعة تنفيذ قرار مجلس المساهمين رقم (2) لسنة 2013 بخصوص زيادة رأس مال المؤسسة من قبل الدول والهيئات الأعضاء.

وقد تقرر عقد اجتماع مجلس الإدارة الأول لسنة 2015 ولجنتي الاستثمار والتدقيق، على يومين متتاليين الأحد والاثنين 22 و23 فبراير2015 بمقر المؤسسة بدولة الكويت.

عمليات الضمان

المؤسسة تبرم 16 عقداً و17 ملحقاً بقيمة 48 مليون دولار

تسلّمت المؤسسة خلال الفترة من 1 أكتوبر2014 إلى 31 ديسمبر 2014 نحو 46 طلباً لتأمين ائتمان صادرات من شركات عربية مصدرة في 9 دول عربية وجهة عربية أجنبية مشتركة. كما بلغ عدد عقود التأمين المبرمة 16 عقداً و17 ملحق عقد، بلغت قيمتها حوالي 48 مليون دولار. كما تسلّمت 21 استفساراً بقيمة تبلغ حوالي 903 ملايين دولار لتأمين تعزيز خطابات إعتماد وتم توقيع عقود بقيمة تبلغ حوالي 13 مليون دولار، فضلا عن تسلمها طلبين لإعادة التأمين الوارد الاختياري بقيمة تبلغ حوالي مليوني دولار ، وقد تم الموافقة على توفير التأمين بقيمة اجمالية تبلغ 630 ألف دولار.

اتفاقيات تعاون

قامت المؤسسة بتوقيع اتفاقيتي تعاون لترويج خدمات تأمين الاستثمار وائتمان الصادرات مع الوكالة الافريقية للتأمين في كينيا ومع شركة بلاروسيا لتأمين الاستيراد والتصدير، كما وقعت اتفاقيتي إنتاج بالعمولة مع شركة جيسكو لاستشارات التأمين والتسويق البنكي في مصر ومع إحدى الجهات في البحرين.

الجهود التسويقية

نفذت وفود المؤسسة عددا من المهام التسويقية والزيارات الميدانية لعدد من الشركات الكبرى المصدرة والمؤسسات المالية وذلك لترويج خدمات المؤسسة وميزاتها التأمينية، وشملت تلك الزيارات الامارات والسعودية والاردن ولبنان ومصر الى جانب دولة المقر. كذلك واصلت المؤسسة تنفيذ حملات البريد الالكتروني للتعريف بخدمات المؤسسة في أوساط المستثمرين والمصدرين والجهات ذات الصلة.

الندوات والملتقيات

- شاركت المؤسسة في الاجتماع السنوي الخامس لاتحاد أمان (والذي يضم مؤمني المخاطر التجارية وغير التجارية في الدول الاعضاء في المؤسسة ومنظمة المؤتمر الاسلامي) والذي عُقد في العاصمة الإيرانية طهران خلال الفترة من 11 – 12 نوفمبر 2014، كما شاركت المؤسسة في اجتماع اللجنة التنفيذية للإتحاد لبحث ومناقشة مختلف أنشطة الاتحاد وبرنامج عمله خلال الفترة المقبلة.
- أوفدت المؤسسة أحد ممثليها للمشاركة في المؤتمر السنوي الثاني لتمويل التجارة السعودية والذي عقد في العاصمة السعودية الرياض يومي 5-6 نوفمبر 2014.
- أوفدت المؤسسة أحد موظفيها إلى شركة الضمان الايطالية SACE خلال شهر نوفمبر 2014 لحضور دورة تدريبية عن سياسات اكتتاب مخاطر الائتمان.
- نظمت المؤسسة يوم 29 أكتوبر 2014 في دبي اجتماعا مصغّراً لهيئات تشجيع الاستثمار بهدف التباحث في إنشاء اتحاد عربي تعاوني تنسيقي يضم اجهزة الدول العربية المعنية بالترويج للاستثمار، بهدف تعزيز أوجه التعاون والتنسيق فيما بينها.
- شاركت المؤسسة في رعاية مؤتمر "أسبوع تنمية وتطوير التجارة العالمية – أوروبا والشرق الاوسط وأفريقيا" والذي عقد في دبي خلال الفترة من 27-29 اكتوبر 2014.

أنشطة المؤسسة

خلال نوفمبر 2014 تحت عنوان «الاستثمار في مصر استثمار في المستقبل»

(ضمان) تشارك في تنظيم المؤتمر السادس عشر لأصحاب الأعمال والمستثمرين العرب في مصر

تحت رعاية فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية وبتنظيم مشترك من قبل المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان) والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية وجامعة الدول العربية ورئاسة مجلس الوزراء في مصر والاتحاد العام للغرف التجارية المصرية وبالتعاون مع مجموعة الاقتصاد والأعمال تم تنظيم المؤتمر السادس عشر لأصحاب الأعمال والمستثمرين العرب في العاصمة المصرية القاهرة خلال يومي 23 و24 نوفمبر 2014 تحت عنوان «الاستثمار في مصر استثمار في المستقبل».

وقد شهد المؤتمر على مدار يومين انعقاد ست جلسات عمل الى جانب جلستي الافتتاح والختام تحدث فيها رئيس الحكومة المصرية المهندس ابراهيم محلب وأكثر من 50 وزيراً ومسئولاً وممثلاً عن الحكومات العربية والمنظمات والجهات العربية الاقليمية واتحادات الغرف وتنظيمات الاعمال والقطاع الخاص في عدد كبير من الدول العربية، وحضرها ما يزيد عن 2000 من المسئولين المصريين والعرب والشخصيات الاقتصادية والعامة ورجال الاعمال والاعلاميين من مختلف الدول العربية وخصوصا دول الخليج.

وقد القى مدير عام المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان) فهد راشد الابراهيم كلمة في الجلسة الافتتاحية، أوضح فيها أن التطورات والتغيرات المحورية التي تشهدها المنطقة العربية منذ نهاية عام 2010 لازالت تتوالى آثارها على البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بشكل عام ومناخ الاستثمار وبيئة أداء الاعمال بشكل خاص.

وأضاف أن المؤسسة قامت بمسؤوليتها تجاه المتابعة الدقيقة والمتواصلة لتلك المستجدات وتحليل انعكاساتها، كما كثفت جهودها في مجال تقديم

خدمات الضمان للمستثمرين في الدول العربية والمصدرين من المنطقة ضد المخاطر السياسية والتجارية، على التوالي، لتبلغ القيمة الإجمالية لعمليات التأمين المبرمة خلال السنوات الثلاث الاخيرة (2011-2013) نحو 4.7 مليارات دولار بزيادة تبلغ 60 % عن السنوات الثلاث السابقة (2008-2010).

وقال إن حجم عمليات الضمان التي قدمتها المؤسسة خلال السنوات الست الممتدة ما بين عامي 2008 و2013 واستفادت منها مصر كمصدرة للاستثمار والسلع بلغ نحو 265 مليون دولار في حين بلغت قيمة استفادتها كدولة مضيفة للاستثمار ومستوردة للسلع نحو 562 مليون دولار.

وأعرب الابراهيم عن أمله في أن تسهم تلك الجهود في استعادة مصر لمسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام ولقدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل خاص، وأن تؤدي التطورات الأخيرة إلى ما فيه صالح مصر والدول العربية وشعوبها، وأن تحقق الجهود المخلصة للمشاركين في هذا الحدث المهم أهدافه المرجوة.

(ضمان) توقع مذكرة تفاهم مع الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة في مصر

وقعت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان) مذكرة تفاهم للتعاون المشترك، مع الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة في مصر، في عدد من المجالات، وقد وقع المذكرة المدير العام، فهد راشد الإبراهيم، نيابة عن (ضمان) فيما وقع عن الهيئة رئيسها الدكتور حسن فهمي بحضور عدد من المسئولين في الجهتين بمقر الهيئة بالقاهرة.

وأوضح الابراهيم أن المذكرة تهدف إلى تنمية وتحفيز تدفقات الاستثمارات العربية والأجنبية الى مصر، وذلك عن طريق الأبحاث المشتركة التي تمكّن من تحديد فرص الاستثمارات وإعداد الخريطة الاستثمارية، كما تنص المذكرة على إقامة اتصالات مباشرة ومنتظمة بين الهيئة و(ضمان) لتبادل المعلومات والإحصائيات الاقتصادية، بالإضافة إلى تبادل المعلومات المتوفرة حول كل من الشركات الاستثمارية العربية والأجنبية.

من جهته أشار فهمي، عقب مراسم التوقيع، إلى أن تفعيل مذكرة التعاون من شأنه أن يعود بالفائدة على الطرفين، مؤكدًا أن الهيئة

تتطلع إلى المزيد من التعاون مع المؤسسة وخصوصا في مجالات خدمات ضمان الاستثمار المقدمة للمستثمرين العرب والاجانب داخل مصر وكذلك البحوث المشتركة وتبادل الخبرات والمعلومات وغيرها من المجالات التي تشملها المذكرة.

أنشطة المؤسسة

بالتعاون مع بنك اليوباف العربي الدولي - البحرين والبنك التجاري الدولي - مصر وجمعية رجال الأعمال المصريين

(المؤسسة) نظمت الملتقى الرابع لآليات التمويل والضمان للصادرات والاستثمارات في مصر

تحت رعاية الدكتورة نجلاء الأهواني وزيرة التعاون الدولي في مصر وبتنظيم مشترك من قبل المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان) وبنك اليوباف العربي الدولي - البحرين والبنك التجاري الدولي - مصر وجمعية رجال الأعمال المصريين انعقد الملتقى الرابع لآليات التمويل والضمان للصادرات والاستثمارات في العاصمة المصرية القاهرة يوم الثلاثاء الموافق 25 نوفمبر 2014.

وقد شهد الملتقى انعقاد خمس جلسات عمل اضافة الى الجلسة الافتتاحية التي تحدثت فيها وزيرة التعاون الدولي في مصر الدكتورة نجلاء الأهواني، والمدير العام للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات «ضمان» فهد الإبراهيم، ورئيس جمعية رجال الأعمال المصريين المهندس حسين صبور، والرئيس التنفيذي لبنك اليوباف العربي الدولي «البحرين» حسن خليفة أبو الحسن، ورئيس قطاع المؤسسات المالية في البنك التجاري الدولي CIB حسام راجح.

وأوضح المدير العام للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان) فهد الإبراهيم في كلمته في الجلسة الافتتاحية أن هذا الملتقى يأتي استكمالاً للملتقيات الثلاثة التي نظمتها (ضمان) في القاهرة في الأعوام 2005 و2008 و2010 والتي هدفت جميعها إلى تعظيم دور المؤسسة في المساهمة في تشجيع ودعم الاقتصاد المصري من خلال الخدمات التأمينية التي تقدمها لتنشيط التجارة الخارجية المصرية وللاستثمارات العربية وغير العربية الوافدة إلى مصر.

وأضاف أن الملتقى يتزامن مع خطوات مصرية جدية نحو التعافي من الآثار السلبية التي شهدها الاقتصاد الوطني المصري خلال السنوات الثلاث الماضية مشيرا الى أن مصر عادت لتحظى باهتمام المستثمرين مع توقعات البنك الدولي بتحسن نمو الاقتصاد.

واشار الابراهيم الى التطورات الايجابية التي شهدتها المؤسسة بتعزيز قدراتها المالية وتطوير خدماتها ونمو حجم عملياتها من نحو 130 مليون دولار في العام 2003، وصولاً إلى 1.5 مليار دولار في العام 2013.

وعلى صعيد الجلسات فقد تحدث في الجلسة الاولى كلٌ من مساعد مدير إدارة العمليات للمؤسسات المالية في (ضمان) عزة الهنيدي ومساعد مدير إدارة العمليات لضمان ائتمان الصادرات في (ضمان) ياسر رجب عن خدمات المؤسسة في مجالات تأمين الائتمان وضمان الاستثمار والمؤسسات المالية.

وتناولت الجلسة الثانية آليات التمويل ودور البنك التجاري الدولي CIB في ضمان الصادرات وتحدث فيها كلا من حسام راجح رئيس قطاع المؤسسات

المالية في البنك ومحمد الباروني رئيس مجموعة بقطاع الائتمان والتسويق في البنك.

وخصصت الجلسة الثالثة لدور البنوك في تسهيل عمليات التجارة الدولية من خلال إدارة فاعلة للمخاطر والائتمان، وتحدث فيها محمد عبد الحميد عبد القادر رئيس المخاطر والامتثال في بنك اليوباف العربي الدولي – البحرين.أما الجلسة الرابعة فتحدث فيها المهندس/ مصطفى النجاري رئيس لجنة التصدير في جمعية رجال الأعمال المصريين، فيما جاءت الجلسة الخامسة والاخيرة كجلسة مشتركة للرد على استفسارات المشاركين.

حضر الملتقى ما يزيد عن 400 مشارك معظمهم من المصدرين والمستثمرين والشخصيات المصرفية والاقتصادية.

المؤسسة توقع إتفاقية تأمين تعزيز اعتمادات مستندية مع بنك اليوباف العربي - البحرين

(ضمان) توقع اتفاق تعاون مع وكالة تأمين التجارة الأفريقية

خلال الاجتماع الخامس لاتحاد أمان الذي استضافته العاصمة الايرانية طهران خلال الفترة ما بين 10 و 12 نوفمبر 2014 وقعت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان) اتفاق تعاون مع وكالة تأمين التجارة الأفريقية (ATI).

ويستهدف الاتفاق تسهيل تبادل المعلومات، والتعاون في تحصيل الديون وإعادة التأمين وتعزيز قدرات الطرفين في تلك المجالات وبما يؤدي الى زيادة حجم تدفقات التجارة والاستثمارات بين الدول العربية وأفريقيا جنوب الصحراء.

وكمثال للتعاون الناجح جنوب/ جنوب، كانت المؤسسة قد وفرت عام 2011؛ بالاشتراك مع وكالة التأمين التجاري الأفريقية على دعم عملية إعادة تأمين للشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية (كوتيناس) لتغطية العقد الموقع بين الشركة التونسية للكهرباء والغاز (STEG) وحكومة رواندا لإقامة شبكة كهرباء تخدم 50 ألف نسمة في ست محافظات في شمال شرق رواندا.

يذكر أن وكالة تأمين التجارة الأفريقية (ATI) انشئت عام 2001 بدعم مالي وفني من البنك الدولي، إضافة الى سبعة بلدان أفريقية، لتقديم خدمات التأمين ضد المخاطر السياسية والائتمان التجاري وذلك بهدف الحد من مخاطر الأعمال وخفض تكلفة ممارسة الأعمال التجارية في أفريقيا، والمساعدة على زيادة الاستثمارات في الدول الأفريقية الأعضاء وتدفقات التجارة بين أفريقيا والعالم، فضلا عن تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر والتدفقات التجارية البينية داخل القارة، وتحظى الوكالة بتصنيف «A» من قبل وكالة ستاندرد آند بورز العالمية.

مؤشرات

بيئة أداء الأعمال في الدول العربية لعام 2015

تستهدف سلسلة تقارير ممارسة أنشطة الأعمال الصادرة عن مجموعة البنك الدولي منذ عام 2004، توفير أساس موضوعي لفهم طبيعة البيئة الإجرائية لأنشطة الأعمال التجارية والعمل على تحسينها والارتقاء بها في مختلف أنحاء العالم، وذلك عبر قياس أثر عملية وضع اللوائح والإجراءات الحكومية على أنشطة الأعمال التجارية، من خلال جمع وتحليل البيانات الكمية والنوعية الشاملة للمقارنة بين بيانات اللوائح الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال فيما بين البلدان وعبر الزمن.

ويتيح التقرير مقاييس موضوعية للإجراءات الحكومية والتشريعات المنظمة لأنشطة الأعمال وتأثيرها على الشركات المحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم على مدى دورة حياتها وإنفاذها في 189 بلداً.

ويشجع التقرير على المنافسة نحو زيادة كفاءة الإجراءات الحكومية؛ ويتيح معايير قابلة للقياس من أجل الإصلاح؛ ويشكل مصدراً للمستثمرين والمسئولين والأكاديميين وغيرهم من الراغبين في الوقوف على آخر التطورات في مناخ الأعمال لكل بلد.

وتتيح قاعدة بيانات التقرير على شبكة الانترنت طائفة واسعة من البيانات الاقتصادية بدءاً من عام 2003 وحتى الآن. ويعرض التقرير هذه البيانات بطرق متنوعة ومفيدة لواضعي السياسات والمستثمرين والباحثين وغيرهم.

وتستند ترتيبات التقرير إلى مقياس المسافة من الحدّ الأعلى للأداء. يتم تقييم كل اقتصاد من الاقتصادات الـ 189 المحتسبة على أساس مدى اقتراب تنظيمات الأعمال الخاصة به من الممارسات الفضلى عالمياً.

كما يتيح التقرير أداة لمحاكاة الإصلاحات لمعرفة: كيف سيتغير الترتيب التصنيفي لبلد أو إقليم أو مدينة ما إذا قام بالإصلاحات؟ ويمكن للمستخدمين أيضاً تعديل ترتيب أي من المؤشرات المنفردة لأي بلد أو إقليم أو مدينة، ورؤية تأثير ذلك على ترتيبه العام.

ويتم تحديث بيانات ممارسة أنشطة الأعمال والترتيبات سنويا، ومع توافر معلومات جديدة، يتم مراجعة نقاط البيانات. وينطبق ذلك أيضا على السلسلة الزمنية لضمان اتساق البيانات.

ويوصي التقرير بإصلاحات لتحسين مستوى الأداء في كل من المجالات التي تغطيها المؤشرات. ويمكن لمدن مختارة مقارنة اللوائح المنظمة لأنشطة الأعمال الخاصة بها مع تلك المتعلقة بمدن أخرى في نفس البلد أو المنطقة.

مستجدات تقرير 2015 الصادر عن مجموعة البنك الدولي

- يغطي التقرير الثاني عشر لعام 2015 مؤشراً عاماً و10 مؤشرات فرعية خلال الفترة ما بين 1 يونيو 2013 الى 30 يونيو 2014 في 189 بلدا، مقارنة مع 5 مجموعات من المؤشرات في 133 بلداً في عام 2003.
- للمرّة الأولى هذا العام يتيح التقرير معلومات مفصلة على المستوى دون الوطني (مدن وأقاليم وولايات داخل البلد الواحد) حيث جمع فريق التقرير بيانات لمدينتين اثنتين في 11 اقتصاداً يتخطّى فيها عدد السكان 100 مليون نسمة. هي: بنغلاديش، البرازيل، الصين، الهند، اندونيسيا، اليابان، المكسيك، نيجيريا، باكستان، الاتحاد الروسي والولايات المتحدة. وتتيح المدينة المضافة المقارنة على المستوى الوطني وبين المدن الكبيرة الأخرى. والاختلافات بين المدن هي أكثر شيوعاً في المؤشرات التي تقيس الخطوات والوقت والتكلفة اللازمين لإتمام معاملة محدّدة حيث تلعب الإدارات المحلية دورا أكبر.
- يضم تقرير 2015 دراسات حالة تسلّط الضوء على الممارسات الجيدة في 8 من المجالات التي تقيسها مجموعات مؤشرات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال: الفعالية المتزايدة لسجلات الشركات في بدء النشاط التجاري؛ تقسيم المناطق والتخطيط المدني في استخراج تراخيص البناء؛ توصيل الكهرباء، قياس جودة إدارة الأراضي في تسجيل الملكية؛ أهمية السجلات في الحصول على الائتمان؛ تأثير معاملات الأطراف ذات العلاقة في حماية المستثمرين الأقلية؛ الاتجاهات قبل وبعد الأزمة المالية في دفع الضرائب؛ دعم الفعالية القضائية لحرية التعاقد في إنفاذ العقود؛ التجارة عبر الحدود، وقياس صلابة قوانين الإعسار في تسوية حالات الإعسار.
- يوسّع تقرير 2015 البيانات في 3 من الموضوعات العشرة التي يتناولها، مع خطط إضافية للتوسع في خمسة مواضيع في تقرير العام 2016.

النتائج الرئيسية

- وثّق تقرير 2015، نحو 230 إصلاحا تجارياً في العالم، هدفت 145 من هذه الإصلاحات إلى الحد من تعقيد وتكلفة الامتثال لتنظيمات الأعمال، و85 من هذه الإصلاحات إلى تعزيز المؤسسات القانونية – واحتوت أفريقيا جنوب الصحراء على العدد الأكبر من هذه الإصلاحات.
- طاجيكستان وبنين وتوغو وكوت ديڤوار والسنغال وترينيداد وتوباغو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأذربيجان وأيرلندا والإمارات هي من بين الاقتصادات الأكثر تحسّناً في 2014/2013 في المجالات التي يتعقبها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال. فقد نفذت هذه الاقتصادات العشرة الأكثر تحسّناً 40 إصلاحاً تنظيمياً لتسهيل القيام بأعمال تجارية.
- احتلت 5 اقتصادات من أفريقيا جنوب الصحراء قائمة أكثر 10 اقتصادات تحسناً في العام الماضي 2014/2013. وحصلت افريقيا أيضاً على أكبر عدد من الإصلاحات التنظيمية الشاملة التي وصلت إلى 75 من أصل 230 في جميع أنحاء العالم، كما قامت أكثر من 70 % من الاقتصادات في افريقيا بتنفيذ إصلاح واحد على الأقل.

دور المؤسسة في تقرير بيئة أداء الأعمال

- تحرص المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات على تحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية والاستفادة من جهود المؤسسات الدولية والإقليمية الأخرى في التوعية بسبل تحقيق هذا الهدف ولذا جاء اهتمامها المبكر بتقارير ومؤشرات بيئة أداء الأعمال التي تصدر عن مجموعة البنك الدولي منذ عام 2004، خصوصا مع شمولية تلك التقارير بشأن الرصد الدقيق لتطور الأداء في القضايا الرئيسية لبيئة أداء الأعمال عبر مؤشر رئيسي وعدد من المؤشرات الفرعية.
- وتعززت أهمية تلك التقارير وخصوصا في الدول العربية بفعل النتائج الإيجابية العملية التي تحققت لدى العديد من الدول التي نفذت توصياتها، ولذا، **أنشأت المؤسسة من خلال قسم البحوث والدراسات عام 2010 قاعدة بيانات لبيئة أداء الأعمال في الدول العربية الصادر عن مجموعة البنك الدولي وتقوم بتحديث بياناتها بشكل سنوي بل وخصصت لها النشرة الفصلية الرابعة من كل عام لاستعراض أهم محتوياتها بهدف تعميم الفائدة ونشر المعرفة.**

وتقوم فكرة إنشاء قاعدة البيانات على إعادة تصنيف وعرض البيانات الصادرة من قبل مجموعة البنك الدولي بهدف تحقيق ما يلي:

- استعراض لأبرز الإصلاحات التي تم إنجازها وفق آخر تقرير صادر عن مجموعة البنك الدولي في هذا الشأن.
- عرض التطورات الإيجابية والسلبية التي طرأت على مكونات بيئة أداء الأعمال في كل دولة عربية منذ إطلاق كل مؤشر وحتى أخر تاريخ متاح مع استعراضها بشكل مفصل في كل مؤشر فرعي.
- تمكين كل دولة عربية من التعرف على نقاط قوتها وضعفها والوقوف على ضرورات الإصلاح في كل دولة مقارنة بالمتوسط العربي مع استعراضه بشكل مفصل في كل مؤشر فرعي.
- الوقوف على ضرورات الإصلاح في كل دولة عربية بالمقارنة مع مجموعة دول متقدمة ومنتقاة هي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD.
- استخلاص ابرز توصيات الإصلاح في المجالات المختلفة المتصلة ببيئة أداء الأعمال في الدول العربية.

التغيرات المنفذة في الدول العربية خلال الفترة أول يونيو 2013 – أول يونيو 2014

وفقاً لتقرير بيئة أداء الأعمال الصادر عن مجموعة البنك الدولي لعام 2015 فقد شهدت الدول العربية نحو 15 تغيرا في بيئة اداء الاعمال منها 12 اجراءً سهلت به ممارسة أنشطة الأعمال مقابل 3 إجراءات جعلت بيئة العمل أكثر صعوبة (جدول رقم 1) . وفيما يلي ابرز الاجراءات التي تمت في الدول العربية وفق كل مؤشر فرعي حسبما جاء في التقرير:

مؤشر بدء النشاط التجاري:

- الكويت: جعلت بدء الأعمال التجارية أكثر صعوبة من خلال زيادة رسوم التراخيص التجارية.

استخراج تراخيص البناء

- جيبوتي: تسهيل الإجراءات عن طريق تخفيض الوقت اللازم لاستخراج التراخيص من خلال تبسيط عملية المراجعة للحصول على تصاريح البناء.

تسجيل الملكية:

- الإمارات: تسهيل الاجراءات عن طريق إدخال مراكز خدمة جديدة ووضع عقد عمل موحد للصفقات العقارية.
- البحرين: تسهيل الاجراءات عن طريق تخفيض رسوم التسجيل.

الحصول على الائتمان:

- البحرين: تحسين الحصول على المعلومات الائتمانية من خلال السماح لمكتب الائتمان بجمع البيانات عن الشركات.
- الامارات: تحسين الحصول على المعلومات الائتمانية من خلال البدء في تبادل المعلومات الائتمانية مع المؤسسات العامة.

حماية المستثمرين الاقلية:

- مصر: عززت جهودها لحماية المستثمرين الأقلية عن طريق إدخال متطلبات إضافية للموافقة على معاملات الأطراف المعنية وزيادة متطلبات الإفصاح عن هذه المعاملات في البورصة.
- الإمارات: عززت جهودها لحماية المستثمرين الأقلية عن طريق فرض موافقات إضافية للمعاملات المتعلقة بالأطراف ذات العلاقة، وزيادة متطلبات الإفصاح عن هذه المعاملات في البورصة ويتم ذلك من خلال تحميل المدراء المعنيين بالصفقة مسؤولية المعاملات المتعلقة بالأطراف ذات العلاقة وغير العادلة أو التي قد تشكل تضارباً لمصالح المستثمرين. وكذلك تمكين المساهمين من تفقد الوثائق الخاصة بهذه المعاملات وتعيين مدققي الحسابات للتدقيق فيها وطلب فسخها إذا ما ثبت أنها غير عادلة.

دفع الضرائب

- تونس: خفضت معدل ضريبة الشركات.
- فلسطين: جعلت دفع الضرائب أسهل للشركات من خلال إعطاء الخيار بالقيام بدفعة واحدة أو أربع دفعات مسبقة لضريبة الدخل على الشركات.

التجارة عبر الحدود:

- المغرب: تسهيل الاجراءات عبر تقليص عدد وثائق التصدير المطلوبة.
- تونس: زادت الصعوبات بسبب تراجع مستوى البنية التحتية للمرافئ.
- الاردن: سهلت الاجراءات عبر تحسين البنية التحتية في مرفأ العقبة.
- الجزائر: سهلت الاجراءات عبر تحديث البنية التحتية في مرفأ الجزائر العاصمة.
- اليمن: زادت الصعوبات بسبب التشغيل غير الفعال للمرفأ.

جدول رقم (1): التغيرات على بيئة اداء الاعمال في الدول العربية خلال الفترة من يونيو 2013 ويونيو 2014

الترتيب حسب إجمالي التغيرات	الدولة	إجمالي التغيرات	بدء المشروع	استخراج تراخيص البناء	تسجيل الممتلكات	الحصول على الائتمان	حماية المستثمرين الاقلية	دفع الضرائب	التجارة عبر الحدود
1	الامارات	3			فتح مراكز خدمة جديدة واعتماد عقد موحد للصفقات العقارية	البدء في تبادل المعلومات الائتمانية مع المؤسسات العامة	تشديد معاملات الأطراف المعنية وزيادة متطلبات الإفصاح عن هذه المعاملات في البورصة		
2	البحرين	2			تخفيض رسوم تسجيل الملكية	السماح لمكتب الائتمان بجمع البيانات عن الشركات			
3	تونس	2						خفض معدل ضريبة الشركات	تراجع مستوى البنية التحتية للمرافئ
4	الاردن	1							تحسين البنية التحتية في مرفأ العقبة
5	الجزائر	1							تحديث البنية التحتية في مرفأ الجزائر العاصمة
6	اليمن	1							التشغيل غير الفعال للمرفأ
7	الكويت	1	زيادة رسوم التراخيص التجارية						
8	المغرب	1							تقليص عدد وثائق التصدير المطلوبة
9	جيبوتي	1		تقليص وقت استخراج تراخيص البناء					
10	مصر	1					تشديد معاملات الأطراف المعنية وزيادة متطلبات الإفصاح عن هذه المعاملات في البورصة		
11	فلسطين	1						إعطاء الخيار بالقيام بدفعة واحدة أو أربعة دفعات مسبقة لضريبة الدخل على الشركات	
إجمالي الدول العربية		15	1	1	2	2	2	2	5

تقرير بيئة أداء الأعمال لعام 2015، البنك الدولي (الاصلاحات باللون الأخضر والتغيرات السلبية باللون الأحمر)

الإجراءات المنفذة في الدول العربية خلال الفترة أول يونيو 2005 – أول يونيو 2014

- وفقاً لتقرير بيئة أداء الأعمال لعام 2015 فقد طبقت الدول العربية خلال الفترة ما بين عامي 2005 و2014 نحو 233 تغيرا معظمها اصلاحات في المؤشرات العشرة الفرعية المكونة للمؤشر العام لبيئة اداء الاعمال، منها 15 تغيرا خلال الفترة ما بين أول يونيو 2013 وأول يونيو 2014.
- توزعت الاصلاحات البالغ عددها 197 إصلاحا (جدول رقم 2)، خلال الفترة ما بين عامي 2005 و2014 حسب الدول ما بين مصر بعدد 24 إصلاحاً وبنسبة 12.2 %، ثم الإمارات 20 اصلاحا وبنسبة 10.2% والمغرب والسعودية 19 اصلاحا وبنسبة 9.6 % لكل منهما، ثم الاردن 15 اصلاحا وتونس 14 اصلاحا، ثم فلسطين وموريتانيا 10 اصلاحات ثم الجزائر وسورية 9 اصلاحات لكل منهما، ثم اليمن وسلطنة عمان 7 اصلاحات لكل منهما، ثم الكويت ولبنان 6 اصلاحات لكل منهما، ثم البحرين والسودان 5 اصلاحات لكل منهما ثم قطر 4 اصلاحات، واخيرا العراق وليبيا بدون اصلاحات (شكل رقم 1) .
- توزعت الاصلاحات، خلال الفترة ما بين عامي 2005 و2014 حسب طبيعتها ما بين 43 اصلاحا في مؤشر بدء النشاط التجاري وبنسبة 22 % و36 اصلاحا في مؤشر الحصول على الائتمان بنسبة 18 % و33 تغيرا في مؤشر التجارة عبر الحدود بنسبة 16.8 % ثم 27 اصلاحا في مؤشر دفع الضرائب بنسبة 13.7% و17 اصلاحا في مؤشر تسجيل الممتلكات بنسبة 8.6 % و15 تغيرا في مؤشر استخراج تراخيص البناء بنسبة 7.6 % و11 اصلاحا في مؤشر حماية المستثمرين الاقلية بنسبة 5.6% تقريبا و8 اصلاحات في مؤشر تنفيذ العقود بنسبة 4.1 % و4 اصلاحات في مؤشر تسوية حالات الاعسار بنسبة 2 % (شكل رقم 2).
- منذ عام 2005، نفذت جميع الدول العربية تقريبا تغيرات تنظيمية في المجالات التي يقيسها مؤشر بيئة اداء الاعمال، كما زاد عدد الدول العربية التي يرصدها المؤشر من 19 الى 20 دولة بإنضمام ليبيا لأول مرة في مؤشرعام 2014 الذي يرصد 189 بلدا على الصعيد العالمي.

شكل رقم (1): الاصلاحات المنفذة في الدول العربية موزعة حسب الدولة بين عامي 2005 و 2015

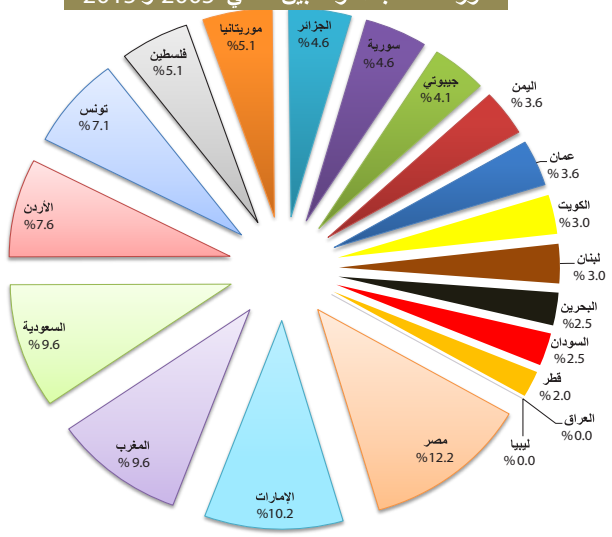

شكل رقم (2): توزيع الاصلاحات المنفذة في الدول العربية موزعة حسب طبيعة التغير بين عامي 2005 و 2015

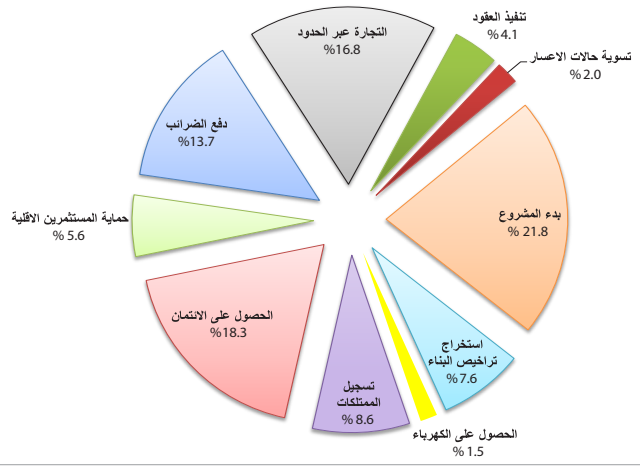

جدول رقم (2): الاصلاحات المنفذة في الدول العربية بين عامي 2005 و2015

الترتيب حسب التغيرات	الدولة	إجمالي الاصلاحات	بدء المشروع	استخراج تراخيص البناء	الحصول على الكهرباء	تسجيل الممتلكات	الحصول على الائتمان	حماية المستثمرين الاقلية	دفع الضرائب	التجارة عبر الحدود	تنفيذ العقود	تسوية حالات الاعسار
1	مصر	24	6	3		3	4	2	1	4	1	
2	الإمارات	20	4	1	2	2	4	2	1	3	1	
3	المغرب	19	3	2		2	2	2	5	3		
4	السعودية	19	5	2		2	3	1	1	2	1	2
5	الأردن	15	5	1		1	1		2	4	1	
6	تونس	14	2			1	2	3	4	2		
7	فلسطين	10	2			1	3		2	1	1	
8	موريتانيا	10	3	2		1	1			2	1	
9	الجزائر	9		1		1	3		2	1	1	
10	سورية	9	4				2		1	2		
11	جيبوتي	8	1	1		1	1			3		1
12	اليمن	7	2				1		2	2		
13	عمان	7	3				2		2			
14	الكويت	6		1		1	1	1		1		1
15	لبنان	6	2		1		2		1			
16	البحرين	5		1		1	2			1		
17	السودان	5					1		2	1	1	
18	قطر	4	1				1		1	1		
19	العراق	0										
20	ليبيا	0										
إجمالي الدول العربية		197	43	15	3	17	36	11	27	33	8	4

تقرير بيئة أداء الأعمال لعام 2015، البنك الدولي

المقارنة بين أداء الدول العربية ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD

بهدف استكمال الصورة من واقع عرض وتحليل المؤشر الرئيسي والمؤشرات الفرعية العشرة وتطورها عبر الزمن والتعرف على المجالات الرئيسية التي تمثل ضرورة إصلاحية حتى تتحسن بيئة أداء الأعمال في دول المنطقة واستخلاص مجموعة من الأهداف المطلوب تحقيقها، تم مقارنة أداء الدول العربية معبراً عنه بمتوسط المؤشرات الفرعية بأداء دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD ودول مجموعة المقارنة لكل مؤشر وتم توصيف الاداء كما يلي:

توصيف أداء الدول العربية بالمقارنة مع دول OECD						
نسبة الفارق	المؤشر العربي أفضل	أقل من 50%	بين 50 و100%	بين 100 و150%	بين 150 و200%	أكثر من 200%
التوصيف	ممتاز	جديد جدا	جيد	متوسط	ضعيف	ضعيف جدا

1 - مؤشر تأسيس الكيان القانوني للمشروع أو بدء النشاط التجاري

- عدد الإجراءات: أداء جيد بمتوسط عربي يبلغ 8.0 إجراءات مقارنة بمتوسط يبلغ 4.8 إجراءات لدول OECD.
- الفترة الزمنية للتنفيذ معبراً عنها بالأيام: أداء متوسط بمتوسط عربي يبلغ 18.9 يوماً مقارنة بمتوسط يبلغ 9.2 يوماً لدول المقارنة.
- التكلفة كنسبة من دخل الفرد: أداء ضعيف جدا (متوسط عربي يبلغ 29.7% مقارنة بمتوسط يبلغ 3.4% فقط لدول المقارنة).
- الحد الأدنى من رأس المال كنسبة من الدخل القومي للفرد: أداء ضعيف جدا (متوسط عربي 62.1% مقارنة بـ 8.8% فقط لدول المقارنة).

2 - مؤشر استخـــراج تراخيص البناء وتوصيل مرافقه

- عدد الإجراءات: أداء جيد جدا (14.3 إجراء مقارنة بمتوسط 11.9 إجراء).
- الفترة الزمنية للتنفيذ معبراً عنها بالأيام: أداء ممتاز بمتوسط عربي يبلغ 126.1 يوماً مقارنة بمتوسط يبلغ 149.5 يوماً لدول المقارنة.
- التكلفة كنسبة من الدخل القومي للفرد: أداء متوسط بمتوسط عربي يبلغ 3.5% مقارنة بمتوسط يبلغ 1.8% فقط لدول المقارنة.

3 - مؤشر توصيل الكهرباء

- عدد الإجراءات: أداء جيد جداً بمتوسط عربي 4.8 إجراءات.
- الفترة الزمنية للتنفيذ معبراً عنها بالأيام: أداء جيد جدا.
- التكلفة كنسبة من الدخل القومي للفرد: (أداء ضعيف جدا).

4 - مؤشر تسجيل الملكية العقارية

- عدد الإجراءات: أداء جيد جدا بمتوسط عربي 5.8 إجراءات.
- الفترة الزمنية للتنفيذ معبراً عنها بالأيام: أداء جيد جدا بمتوسط عربي يبلغ 31.7 يوماً مقارنة بمتوسط يبلغ 24.1 يوماً لدول المقارنة.
- التكلفة كنسبة من قيمة العقار: أداء جيد جداً بمتوسط عربي يبلغ 5.3% مقارنة بمتوسط يبلغ 4.1% فقط لدول المقارنة.

5 - مؤشر الحصول على الائتمان

- قوة الحقوق القانونية: أداء ضعيف جداً بمتوسط عربي 1.4 درجة من إجمالي 12 درجة يقل عن متوسط OECD البالغ 5.8 درجة.
- مدى عمق المعلومات الائتمانية: أداء ضعيف جدا.
- تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية كنسبة من عدد السكان الراشدين: أداء ضعيف جدا بمتوسط عربي يبلغ 6.7%.
- تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية كنسبة من عدد السكان الراشدين: (أداء ضعيف جدا) (متوسط عربي يبلغ 10%).

6 - مؤشر حماية المستثمرين الأقلية

- نطاق الإفصاح: أداء جيد جداً (متوسط عربي 5.7 درجات من إجمالي 10 درجات يماثل تقريبا نظيره لدول OECD البالغ 6.6 درجات).
- نطاق مسئولية أعضاء مجلس الإدارة: أداء جيد جدا (متوسط عربي 4.7 درجات مقارب لمتوسط 5.4 درجة لدول المقارنة).
- سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوي: أداء متوسط (متوسط عربي يبلغ 3.6 درجات مقارب لمتوسط 7.2 درجات لدول المقارنة).
- أنظمة نطاق تضارب المصالح: أداء جيد جداً (متوسط عربي 6.9 مقارب لمتوسط دول المقارنة).
- قوة الهيكل الإداري: أداء جيد (متوسط عربي 2.6 من إجمالي 105 درجات مقارنة لمتوسط يبلغ 4.6 درجات لدول المقارنة).
- نطاق الشفافية في الشركات: أداء جيد جدا (متوسط عربي 3.7 من 9 درجات مقارنة لمتوسط يبلغ 6.1 درجة لدول المقارنة).
- نطاق الحوكمة وحقوق المساهمين: أداء جيد جداً (متوسط عربي 4.4 من 10 درجات مقارنة لمتوسط يبلغ 6.2 درجات لدول المقارنة).
- مؤشر نطاق قوة حماية المستثمرين: أداء جيد جدا (متوسط عربي 4.5 درجات مقارب لمتوسط 6.3 درجات لدول المقارنة).

7 - مؤشر دفع الضرائب

- عدد مدفوعات الضرائب سنويا: أداء جيد (متوسط عربي 20.7 مرة يزيد على نظيره لدول OECD البالغ 11.8 مرة).
- الوقت المستغرق للتعامل مع السلطات الضريبية معبراً عنها بالساعات سنويا: أداء جيد جدا (متوسط عربي يبلغ 242 ساعة.
- إجمالي الضرائب كنسبة من الأرباح: أداء ممتاز بمتوسط عربي يبلغ 34.1% مقارنة بمتوسط يبلغ 41.3% لدول المقارنة.

8 - مؤشر التجارة عبر الحدود

- عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير: أداء جيد (متوسط عربي 6.2 وثائق أعلى من نظيره لدول OECD بمتوسط يبلغ 3.7 وثائق).
- الوقت اللازم لإتمام التصدير معبرا عنها بالأيام: أداء متوسط (متوسط عربي21 يوماً مقارنة بـ 10.5 أيام).
- تكلفة التصدير (دولار أمريكي لكل حاوية): أداء جيد جداً (متوسط عربي 1270 دولاراً يقارب 1080 دولاراً لدول المقارنة).
- عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد: أداء جيد (متوسط عربي 7.7 وثائق).
- الوقت اللازم لاتمام الاستيراد معبرا عنها بالأيام: اداء ضعيف جدا (متوسط عربي 26 يوماً مقارنة بمتوسط 10 أيام لدول المقارنة).

- تكلفة الاستيراد (دولار أمريكي لكل حاوية). أداء جيد جدا: (متوسط عربي 1427 دولارا).

9 - مؤشر إنفاذ العقود

- عدد الإجراءات: أداء جيد جدا (متوسط عربي 44.5 إجراء يقارب نظيره لدول OECD بمتوسط يبلغ 31.5 إجراء).
- الفترة الزمنية للتنفيذ معبراً عنها بالأيام: أداء جيد جدا بمتوسط عربي يبلغ 666 يوماً مقارنة بمتوسط يبلغ 547 يوماً لدول المقارنة.
- التكلفة الرسمية كنسبة من قيمة المطالبة: أداء جيد جداً بمتوسط عربي يبلغ 24% مقارنة بمتوسط يبلغ 20% لدول المقارنة.

10 - مؤشر تسوية حالات الإعسار (إغلاق النشاط)

- الفترة الزمنية اللازمة بالسنوات: أداء ضعيف بمتوسط عربي يبلغ 2.9 سنة مقارنة بمتوسط يبلغ 1.7 سنة لدول OECD.
- التكلفة كنسبة من قيمة الممتلكات: أداء جيد بمتوسط عربي يبلغ 14.4% مقارنة بمتوسط يبلغ 8.8% لدول المقارنة.
- مؤشر البيع (التجزئة/ الاستمرار بالمشروع): أداء ضعيف جدا بمتوسط عربي 0.06% مقارنة بمتوسط 0.8% لدول المقارنة.
- معدل استرداد الأموال بالسنت لكل دولار: أداء ضعيف جدا بمتوسط عربي 34.4 سنتاً لكل دولار مقارنة بمتوسط 71.8 سنتاً).
- مؤشر الشروع بالإجراءات: أداء جيد جداً (متوسط عربي 2.05 درجات مقارنة بمتوسط 2.8 درجات لدول المقارنة).
- مؤشر أداء أصول المدينين: أداء جيد (متوسط عربي 3.2 درجات مقارنة بمتوسط 5.4 درجات لدول المقارنة).
- مؤشر إجراءات إعادة التنظيم: أداء ضعيف جدا (متوسط عربي 0.05 نقطة مقارنة بمتوسط 1.8 نقطة).
- مؤشر مشاركة الدائنين: أداء ضعيف جدا (متوسط عربي 0.95 نقطة مقارنة بمتوسط 2.2 نقاط لدول المقارنة).
- مؤشر صلابة إطار الإعسار: أداء جيد (متوسط عربي 6.2 نقاط مقارنة بمتوسط 12.2 نقطة لدول المقارنة).

كيف تقرأ الجداول والمؤشرات المعروضة باستخدام الألوان والعلامات

حرصا من فريق البحث في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان) على عرض أكبر قدر من البيانات الخاصة ببيئة أداء الأعمال في الدول العربية والمستخلصة من قاعدة بيانات البنك الدولي وفي ذات الوقت تمكين القراء من التعامل بسهولة مع تلك البيانات المكثفة المعروضة في الجداول، فقد تم اللجوء إلى المنهجية التالية في التوصيف:

- تم ترتيب الدول العربية بحسب أفضلية ترتيبها العالمي من بين 189 دولة في المؤشر الرئيسي كما تم رصد التغيرات التي طرأت على الترتيب العالمي لتلك الدول ما بين عامي 2014 و2015.
- تم ترتيب الدول العربية بحسب أفضلية ترتيبها العالمي من بين 189 دولة في المؤشرات العشرة الفرعية كما تم رصد التغيرات التي طرأت على الترتيب العالمي لتلك الدول ما بين عامي 2014 و2015.
- تم رصد تطور قيم مكونات المؤشرات الفرعية العشرة والبالغ عددها 52 مكونا في 20 دولة عربية منذ صدور المؤشر وحتى عام 2015 مع توضيح طبيعة هذا التغير اذا ما كان إيجابيا أم سلبيا باستخدام العلامات.
- تم عرض قيمة المتوسط العربي في كل مكون فرعي ونظيره في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD وذلك بهدف المقارنة المحفزة لبلوغ مستويات الأداء المتميز من خلال المزيد من الإصلاحات.
- تم استخدام الألوان للتعبير عن الأداء الحالي للدول العربية بالنسبة لكل مكون وذلك بالمقارنة بالمتوسط العربي حيث تتدرج الأفضلية كما يلي:
  - o اللون الأخضر الغامق (أداء متميز) ومعناه أن قيمة المكون في الدولة المعنية أفضل بكثير من المتوسط العربي لقيمة المكون إلى الأخضر الفاتح (أداء جيد)
  - o اللون الأصفر (أداء معتدل) ومعناه أن قيمة المكون في الدولة قريب من المتوسط العربي لقيمة المكون أي داخل حدود الـ 10% زيادة ونقصانا عن المتوسط العربي.
  - o الأحمر الفاتح (أداء غير مرضٍ) ومعناه أن قيمة المكون في الدولة أسوأ بكثير من المتوسط العربي لقيمة المكون وصولا إلى الأحمر الغامق أكثر سوءا (أداء غير مرضٍ على الإطلاق ويحتاج لإصلاح شامل وسريع).
- تم استخدام الإشارات للتعبير عن طبيعة التغير في المكونات الفرعية خلال الفترة المعروضة كما يلي:
  - o (علامة √) تشير إلى تغير إيجابي في قيمة المكون بالنسبة للدولة خلال سنوات المقارنة وذلك بفضل الإصلاحات التي اتخذتها الدولة المشار إليها.
  - o علامة (x) إلى تغير سلبي في قيمة المكون بالنسبة للدولة خلال سنوات المقارنة وذلك نتيجة تراجعها عن الإصلاح أو جعل المكون أكثر صعوبة أو كلفة.
  - o (علامة !) تشير إلى بقاء الأداء ثابتا بالنسبة للمكون في الدولة المشار إليها دون تغيير خلال الفترة موضع المقارنة.

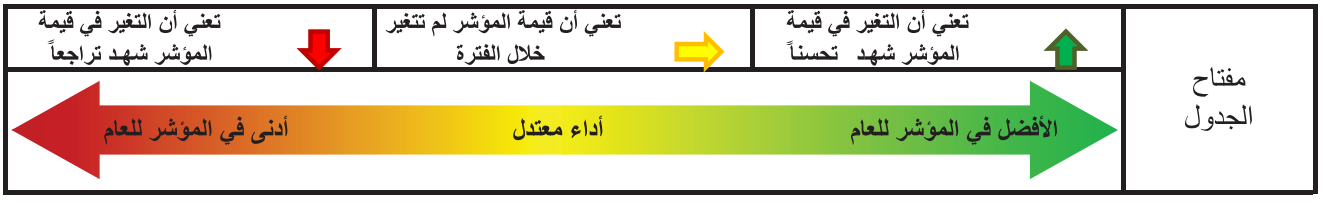

المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال لعام 2015

يتتبع تقرير بيئة أداء الأعمال الصادر عن مجموعة البنك الدولي، الإصلاحات التنظيمية التي تهدف إلى توفير المزيد من السهولة في أداء الأعمال في العالم والدول العربية منذ إطلاقه عام 2004، من خلال قياس تأثير هذه الإصلاحات على المؤشرات الفرعية العشرة المكونة لمؤشر سهولة أداء الأعمال.

ويتكون المؤشر العام المركب لعام 2015 من عشرة مؤشرات فرعية هي: بدء النشاط التجاري، استخراج تراخيص البناء، الحصول على الكهرباء، تسجيل الملكية، الحصول على الائتمان، حماية المستثمرين الأقلية، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، إنفاذ العقود وتسوية حالات الإعسار. كما يقيس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال أيضا تنظيمات سوق العمل، وهي ليست مدرجة في ترتيب هذا العام.

وقد تم إطلاق تقارير متخصصة عن الدول العربية برعاية ومشاركة عدد من المؤسسات الإقليمية والقطرية العربية بداية من عام 2009 لتغطي 20 دولة عربية.

وضع الدول العربية في المؤشر العام

تصدرت الإمارات الدول العربية بترتيب عالمي متقدم لهذا العام (22)، وتلتها السعودية في المركز الثاني عربيا والـ 49 عالميا، قطر في المركز الثالث عربيا والـ 50 عالميا، البحرين في المركز الرابع عربيا والـ 53 عالميا، تونس في المركز الخامس عربيا والـ 60 عالميا.

يلاحظ أن هناك تفاوتاً كبيراً في ترتيب الدول العربية على الصعيد العالمي حيث تراوح الترتيب ما بين المركز الـ22 والمركز الـ 188 عالميا إضافة إلى وجود فروق أيضا ما بين الدول في مقدمة الترتيب العربي.

جاءت دول مجلس التعاون الخليجي ضمن المراكز العشرة الأولى عربيا إضافة إلى تونس والمغرب ولبنان ومصر.

وبالمقارنة مع العام 2014 يمكن استنتاج ما يلي:

- سجلت دولتان عربيتان تحسنا هي؛ الإمارات (ثلاثة مراكز) إلى المركز الـ 22 عالميا، مصر (مركز واحد) إلى المركز الـ112 عالميا.
- أما باقي الدول العربية فسجلت تراجعا هي؛ قطر (5 مراكز) إلى المركز الـ50 عالميا، سلطنة عمان (6 مراكز) إلى المركز الـ66 عالميا، المغرب (3 مراكز) إلى المركز الـ86 عالميا، الأردن (مركزا واحد) إلى المركز الـ117عالميا. اليمن (مركزين) إلى المركز الـ137 عالميا، فلسطين (4 مراكز) إلى المركز الـ143 عالميا، الجزائر (7 مراكز) إلى المركز الـ154 عالميا، جيبوتي (مركز واحد) إلى المركز الـ155 عالميا، العراق (10 مراكز) إلى المركز 156 عالميا، السودان (7 مراكز) إلى المركز الـ 160 عالميا، سورية (10 مراكز) إلى المركز 175 عالميا، وموريتانيا (3 مراكز) إلى 176 عالميا.
- حافظت دولتان عربيتان على ترتيبها العالمي في المؤشر هي؛ تونس عند الترتيب الـ5 عربيا والـ60 عالميا، وليبيا عند الترتيب الـ20 عربيا والـ188 عالميا.

ترتيب الدول العربية في المؤشر العام لبيئة اداء الاعمال لعام 2015

الترتيب عربياً	الدولة	الترتيب عالمياً 2014	الترتيب عالمياً 2015	التغير في الترتيب
1	الإمارات	25	22	-3
2	السعودية	44	49	5
3	قطر	45	50	5
4	البحرين	53	53	0
5	تونس	56	60	4
6	سلطنة عمان	60	66	6
7	المغرب	68	71	3
8	الكويت	79	86	7
9	لبنان	102	104	2
10	مصر	113	112	-1
11	الأردن	116	117	1
12	اليمن	135	137	2
13	فلسطين	139	143	4
14	الجزائر	147	154	7
15	جيبوتي	154	155	1
16	العراق	146	156	10
17	السودان	153	160	7
18	سورية	165	175	10
19	موريتانيا	173	176	3
20	ليبيا	188	188	0

المصدر: قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال 2015

الترتيب العالمي للدول العربية في المؤشر العام والمؤشرات العشر الفرعية لبيئة اداء الاعمال لعام 2015

الترتيب عربياً	الدولة	المؤشر العام	بدء النشاط التجاري	استخراج تراخيص البناء	الحصول على الكهرباء	تسجيل الممتلكات	الحصول على الائتمان	حماية المستثمرين الأقلية	دفع الضرائب	التجارة عبر الحدود	تنفيذ العقود	تسوية حالات الاعسار
1	الإمارات	22	58	4	4	4	89	43	1	8	121	92
2	السعودية	49	109	21	22	20	71	62	3	92	108	163
3	قطر	50	103	23	40	36	131	122	1	61	104	47
4	البحرين	53	131	7	73	17	104	104	8	64	123	87
5	تونس	60	100	85	38	71	116	78	82	50	78	54
6	سلطنة عمان	66	123	49	79	19	116	122	10	60	130	112
7	المغرب	71	54	54	91	115	104	122	66	31	81	113
8	الكويت	86	150	98	93	69	116	43	11	117	131	127
9	لبنان	104	119	164	57	106	116	106	40	97	110	136
10	مصر	112	73	142	106	84	71	135	149	99	152	126
11	الأردن	117	86	126	44	107	185	154	45	54	114	145
12	اليمن	137	140	68	122	44	185	162	135	134	85	154
13	فلسطين	143	162	173	83	99	116	141	51	130	105	189
14	الجزائر	154	141	127	147	157	171	132	176	131	120	97
15	جيبوتي	155	163	146	176	154	180	162	75	56	171	70
16	العراق	156	142	9	36	109	180	146	52	178	141	189
17	السودان	160	139	160	136	46	165	174	139	162	163	156
18	سورية	175	152	189	76	140	165	78	117	146	175	146
19	موريتانيا	176	164	77	169	66	171	166	187	151	86	189
20	ليبيا	188	144	189	65	189	185	188	157	139	126	189

المصدر: قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال 2015

1- مؤشر بدء النشاط التجاري

عملية تأسيس الكيان القانوني للمؤسسة تعد من العوامل الحاكمة لبيئة أداء الأعمال في أي دولة لكونها أول خطوة عند اتخاذ قرار الاستثمار. ويتكون مؤشر بدء النشاط (تأسيس الكيان القانوني) من أربعة مؤشرات فرعية. وفي حالة ارتفاع قيمة المؤشر تزداد صعوبة بدء وتأسيس الأعمال مما يعني أن المستثمر يواجه العديد من المعوقات والقيود المفروضة مثل التكلفة والتأخير والتعقيدات الإجرائية. ويشير ذلك بدوره إلى أن عدداً قليلاً من المستثمرين سوف يتمكنون من تنفيذ هذه الإجراءات والمتطلبات وتحمل تلك التكاليف.

وتتمثل هذه المؤشرات في الآتي:

عدد الإجراءات المطلوبة لتسجيل الشركة؛

يعرّف الإجراء بأنه أي تعامل بين مؤسسي الشركة وأطراف خارجية (على سبيل المثال، الأجهزة الحكومية، أو المحامين، أو المراجعين، أو موظفي مصلحة الشهر العقاري والتوثيق).

الفترة الزمنية اللازمة لإنجاز هذه الإجراءات؛

إجمالي عدد الأيام اللازمة لتسجيل إحدى الشركات. ويحسب هذا المقياس متوسط المدة الزمنية بالأيام التي يرى محامو تأسيس الشركات ضرورتها لاستيفاء أحد الإجراءات بأقل قدر من المتابعة مع الهيئات والمصالح الحكومية، ودون أية تكاليف إضافية.

تكلفة إنجاز هذه الإجراءات كنسبة من نصيب الفرد من الدخل القومي؛

تحسب التكلفة كنسبة مئوية من متوسط الدخل القومي للفرد في البلد المعني. وتشمل التكلفة جميع الرسوم الرسمية والرسوم المتعلقة بالخدمات القانونية أو المهنية إذا كان ذلك مطلوباً بموجب القانون.

الحد الأدنى لرأس المال القانوني اللازم لتأسيس شركة جديدة كنسبة من نصيب الفرد من الدخل القومي؛

المبلغ الذي يتعين على صاحب منشأة الأعمال أن يودعه لدى أحد البنوك أو مصلحة الشهر العقاري والتوثيق قبل إجراءات التسجيل، ولمدة تصل إلى 3 أشهر بعد التأسيس.

وضع الدول العربية في المؤشر:

إن المتتبع لترتيب الدول العربية في المؤشر لعام 2015 مقارنة بنظيره لعام 2014 يتضح لديه عدد من الملاحظات منها؛

- هناك تراجع عام لترتيب الدول العربية في هذا المؤشر الفرعي في الترتيب العالمي حيث توجد 16 دولة عربية ترتيبها يتجاوز الـ100 عالميا ولا توجد دولة واحدة في قائمة الدول العشرين الأفضل عالميا.
- نجحت دولتان فقط في تحسين ترتيبها العالمي هي؛ جيبوتي التي ارتفعت (مركزا واحدا) إلى الـ 163 عالميا وموريتانيا التي ارتفعت (مركزين) إلى الـ160 عالميا، وفي المقابل تراجع ترتيب 16 دولة عربية على الصعيد العالمي.

ويتضح من متابعة قيم مكونات المؤشر الفرعي بدء النشاط التجاري في الدول العربية خلال الفترة 2004 - 2015 التطورات التالية بالنسبة لكل مكون:

عدد الإجراءات المطلوبة لتسجيل الشركة

- لبنان وسلطنة عمان والمغرب ثم الإمارات واليمن الأفضل بـ 5 و6 إجراءات على التوالي خلال تقدير العام 2015 (باللون الأخضر).
- تحسن الوضع في المغرب والإمارات ومصر والأردن والسعودية ولبنان وسلطنة عمان والسودان واليمن والعراق والكويت وسورية وفلسطين وجيبوتي وموريتانيا (علامة √) أي تم اختصار عدد الإجراءات خلال الفترة .

الوقت المستغرق (بالأيام)

- سلطنة عمان الأفضل بـ 7 أيام فقط تليها مصر والإمارات بـ8 أيام ثم قطر 8.5 يوم تم البحرين ولبنان وموريتانيا بـ9 أيام فتونس والأردن والمغرب وسورية وجيبوتي (باللون الأخضر).
- تحسن الوضع في المغرب والإمارات ومصر والأردن والسعودية ولبنان وسلطنة عمان والسودان واليمن والجزائر والعراق والكويت وسورية وفلسطين وجيبوتي وموريتانيا خلال الفترة 2004 - 2015

التكلفة كنسبة من متوسط دخل الفرد في القطر المعني (%)

- البحرين الأفضل بنسبة 0.8% ثم الكويت وسلطنة عمان والسعودية وتونس وقطر والإمارات والمغرب ومصر بمعدلات 1.9، 2.4، 4.2، 5.2، 6.3، 9.2 على التوالي.
- تراجعت التكلفة في كل الدول العربية ماعدا العراق التي ارتفعت فيها بنسبة 38.2% خلال الفترة والبحرين التي ارتفعت بنسبة 0.8 % وفلسطين التي ارتفعت بنسبة 86.2 %

الحد الأدنى لرأس المال المطلوب كنسبة من متوسط الدخل القومي للفرد (%)

- مصر والأردن والمغرب والسعودية والسودان وتونس والإمارات واليمن وفلسطين وجيبوتي الأفضل دون حد ادنى ثم العراق والجزائر ولبنان وليبيا والكويت وقطر بنسب تراوحت ما بين 12.8 و 74%.
- تحسن الوضع في كل الدول العربية ماعدا الكويت تراجعت فيها النسبة في حين أنه ومنذ إصدار المؤشر لا يتطلب في السودان أي رأس مال لتأسيس المشروع أو النشاط التجاري.

ترتيب الدول العربية في مؤشر بدء النشاط التجاري لعام 2015

الترتيب عربياً	الدولة	الترتيب عالمياً (189 دولة) 2014	2015	التغير في الترتيب
1	المغرب	47	54	7
2	الإمارات	49	58	9
3	مصر	67	73	6
4	الأردن	82	86	4
5	تونس	89	100	11
6	قطر	92	103	11
7	السعودية	98	109	11
8	لبنان	112	119	7
9	سلطنة عمان	117	123	6
10	البحرين	128	131	3
12	السودان	132	139	7
11	اليمن	131	140	9
15	الجزائر	139	141	2
13	العراق	136	142	6
14	ليبيا	137	144	7
17	الكويت	146	150	4
16	سورية	141	152	11
18	فلسطين	155	162	7
19	جيبوتي	164	163	-1
20	موريتانيا	166	164	-2

المصدر: قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال 2015

مؤشر بدء النشاط التجاري لعام 2015

الدولة	الإجراءات (عدد) 2015	الإجراءات (عدد) 2015-2004	الزمن (أيام) 2015	الزمن (أيام) 2015-2004	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد) 2015	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد) 2015-2004	الحد الأدنى المدفوع من رأس المال (%من متوسط الدخل القومي للفرد) 2015	الحد الأدنى المدفوع من رأس المال (%من متوسط الدخل القومي للفرد) 2015-2004
المغرب	5	-7	11	-24	9.2	-17.4	0	-760.7
الإمارات	6	-4	8	-11	6.3	-12.5	0	-240.1
مصر	7	-6	8	-30	9.2	-56.4	0	-855.4
الأردن	7	-6	12	-67	21.4	-82.7	0	-1175.9
تونس	10	0	11	0	4.2	-7.7	0	-343.8
قطر	8	1	8.5	1.5	5.2	-0.5	62.6	-17.5
السعودية	9	-5	20.5	-53.5	4	-62	0	-1519.5
لبنان	5	-1	9	-37	73	-56.7	33	-48.9
سلطنة عمان	5	-5	7	-28	2.4	-2.5	206.3	-460.8
البحرين	7	0	9	0	0.8	0.1	192.2	-63.7
السودان	10	-1	36	-1	25.1	-77.3	0	0
اليمن	6	-6	40	-32	66.3	-190.7	0	-1723.4
الجزائر	13	0	22	-2	11	-5.3	24.1	-49.1
العراق	10	-1	29	-3	38.2	1	12.8	-18.8
ليبيا	10	0	35	0	19.9	-11.8	33.8	-40.3
الكويت	12	-6	31	-26	1.9	-1.2	74	43.7
سورية	7	-5	13	-30	14.4	-20.1	272.1	-4837.3
فلسطين	9	-3	44	-49	86.2	3.5	0	-56.4
جيبوتي	7	-4	14	-30	175.2	-55	0	-604.6
موريتانيا	7	-4	9	-73	19.8	-121.6	331.8	-526.9
المتوسط العربي	8.0	-3.2	18.9	-24.8	29.7	-38.8	62.1	-665.0
OECD	4.8	-2.0	9.2	-24.6	3.4	-5.3	8.8	-36.8

2- مؤشر استخراج التراخيص

يقيس المؤشر مدى مرونة استصدار تراخيص بناء وتشييد مبنى تجاري لممارسة نشاط مشروع صغير أو متوسط الحجم من خلال رصد عدد الإجراءات اللازمة لاستصدار هذه التراخيص والفترة الزمنية المستغرقة لإنجازها وتكلفة استصدارها التي تمثل كافة الرسوم القانونية المطلوبة رسمياً، بما في ذلك استيفاء الإشعارات والمستندات المطلوبة لاستصدار كافة تراخيص مرافق البنية التحتية المتعلقة بمعاينة وفحص وتركيب وتوصيل المياه والصرف الصحي والكهرباء والاتصالات.

وتفترض منهجية احتساب المؤشر أن صاحب المشروع على دراية بكافة الأنظمة القائمة، وبالتالي فلن يلجأ لتأجير وسيط لإتمام الإجراءات المطلوبة إلا إذا طلب منه ذلك بموجب القانون.

وقد اعتمد تقرير هذا العام على بيانات تم جمعها من خبراء في مجال استخراج تراخيص البناء، ويشمل ذلك معماريين، ومحامين مخصصين في مجال الإنشاءات وموظفين معنيين بالإجراءات الحكومية الخاصة بالبناء.

ويتكون المؤشر الفرعي الرئيسي من ثلاثة مؤشرات فرعية هي؛

- عدد الإجراءات اللازمة لاستصدار تراخيص بناء وتشييد مبنى تجاري لممارسة نشاط مشروع صغير أو متوسط الحجم.
- الفترة الزمنية اللازمة لاستصدار التراخيص (معبرا عنها بعدد الأيام)؛
- التكلفة الرسمية (دون أية رسوم غير رسمية) لإنجاز إجراءات استصدار تلك التراخيص بما في ذلك الإشعارات والمستندات المطلوبة لاستصدار كافة تراخيص مرافق البنية التحتية المتعلقة بتوصيل المياه والصرف الصحي والكهرباء والاتصالات. (كنسبة من نصيب الفرد من الدخل القومي).

وضع الدول العربية في المؤشر:

- بالنسبة لترتيب الدول العربية في المؤشر لعام 2015 مقارنة بنظيره لعام 2014 تحتل 12 دولة عربية ترتيباً عالمياً متأخراً يتجاوز الـ70 عالميا فيما تقع 3 دول فقط في قائمة الدول العشرين الأفضل عالميا.
- نجحت 3 دول في تحسين ترتيبها العالمي في مؤشر 2015 مقارنة بمؤشر العام السابق هي؛ سلطنة عمان التي ارتفعت (مركزا واحدا) إلى الـ 49 عالميا. المغرب التي ارتفعت (مركزا واحد) إلى 54 عالميا ثم جيبوتي التي ارتفعت (8 مراكز) إلى 146 عالميا.
- بقية الدول العربية شهدت تراجعا في ترتيبها بنسب متفاوتة وخصوصا الجزائر ولبنان (5 مراكز) وفلسطين (4 مراكز) والسودان (مركزان).

ويتضح من متابعة قيم مكونات المؤشر الفرعي استخراج تراخيص البناء في الدول العربية خلال الفترة 2004– 2015 التطورات التالية بالنسبة لكل مكون:

عدد الإجراءات المطلوبة لاستخراج تراخيص البناء

- العراق الأفضل بـ 8 إجراءات فقط خلال العام 2015 باللون (الأخضر) ثم الإمارات بـ 10 إجراءات فقط يليها البحرين والسعودية وسلطنة عمان واليمن بـ 11 إجراء فقط ثم المغرب بـ 12 إجراء وموريتانيا بـ 13 إجراء.
- تحسن الوضع بتخفيض عدد الإجراءات في مصر والأردن والكويت وموريتانيا والمغرب والسعودية والإمارات (علامة √)

الوقت المستغرق (بالأيام)

- الإمارات الأفضل بـ 44 يوماً فقط تليها قطر بـ57.5 يوما ثم البحرين 60 يوما ثم الأردن بـ63 يوما تليها فلسطين 82 يوما ثم تونس 93 يوما.
- تحسن الوضع في البحرين ومصر والجزائر والكويت وموريتانيا والمغرب وسلطنة عمان والسعودية وتونس والإمارات خلال الفترة 2004 - 2015.

التكلفة الرسمية (% من متوسط دخل الفرد)

- قطر الأفضل بنسبة تكلفة تبلغ 0% من متوسط دخل الفرد تليها الإمارات والبحرين بنسبة 0.2% العراق 0.3 % تليها السعودية 0.4% ثم سلطنة عمان بنسبة 0.7%.
- تراجعت التكلفة في كل من جيبوتي ولبنان وفلسطين حيث ارتفعت فيها النسبة خلال الفترة 2004 – 2015.

ترتيب الدول العربية في مؤشر إستخراج تراخيص البناء لعام 2015

الترتيب عربياً	الدولة	الترتيب عالمياً (189 دولة) 2014	2015	التغير في الترتيب
1	الإمارات	4	4	0
2	البحرين	6	7	1
3	العراق	8	9	1
4	السعودية	21	21	0
5	قطر	22	23	1
6	سلطنة عمان	50	49	-1
7	المغرب	55	54	-1
8	اليمن	67	68	1
9	موريتانيا	77	77	0
10	تونس	85	85	0
11	الكويت	98	98	0
12	الأردن	125	126	1
13	الجزائر	122	127	5
14	مصر	141	142	1
15	جيبوتي	154	146	-8
16	السودان	158	160	2
17	لبنان	159	164	5
18	فلسطين	169	173	4
19	ليبيا	189	189	0
20	سورية	189	189	0

المصدر: قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال 2015

مؤشر إستخراج تراخيص البناء لعام 2015

الدولة	الإجراءات (عدد) 2015	الإجراءات (عدد) 2015-2004	الزمن (أيام) 2015	الزمن (أيام) 2015-2004	التكلفة (%من متوسط الدخل القومي للفرد) 2015	التكلفة (%من متوسط الدخل القومي للفرد) 2015-2004
الإمارات	10	-6	44	-36	0.2	0
البحرين	11	0	60	-7	0.2	0
العراق	8	0	119	0	0.3	-0.3
السعودية	11	-2	102	-5	0.4	-0.2
قطر	15	0	57.5	0	0	0
سلطنة عمان	11	0	157	-11	0.7	-1.5
المغرب	12	-1	94	-21	3.7	-2.7
اليمن	11	0	184	75	0.9	-1.4
موريتانيا	13	-4	104	-49	4.5	-2.2
تونس	17	0	93	7	2.6	-5
الكويت	20	-9	96	-52	1.6	-3.6
الأردن	16	-2	63	-28	9.5	-13.8
الجزائر	17	0	204	0	0.7	-0.8
مصر	20	-4	179	-32	1.9	-16.6
جيبوتي	18	4	117	-43	7.4	0.5
السودان	15	0	270	0	4.5	-12.2
لبنان	18	1	244	5	4.4	0.2
فلسطين	15	0	82	7	19.6	2.2
ليبيا	-	-	-	-	-	-
سورية	-	-	-	-	-	-
المتوسط العربي	14.3	-1.3	126.1	-10.6	3.5	-3.2
OECD	11.9	0.1	149.5	-24.4	1.8	0.0

3- مؤشر توصيل الكهرباء

ما من شك في أن خدمة توصيل الطاقة الكهربائية، بالتوازي مع غيرها من خدمات البنية التحتية مثل التزود بالمياه والوقود وتعبيد الطرق وشبكات الاتصالات، من الخدمات الضرورية التي بدونها لا يمكن للمشاريع بكافة أنواعها البدء في ممارسة أنشطتها أو الاستمرار فيها.

ويتضمن «مؤشر توصيل الكهرباء»، مجموعة من المؤشرات الفرعية لقياس مدى سهولة حصول الشركات على الكهرباء. ورغم أن المؤشر يركز على خدمة توصيل التيار الكهربائي بما يمثل مرحلة قصيرة تقع في نهاية سلسلة من مراحل تقديم خدمات توليد ونقل وتوزيع وتوصيل التيار الكهربائي، إلا أنه ساعد على توفير بيانات ومعلومات غير مسبوقة سواء بالنسبة لبعض الخدمات وكذلك الدول، بما في ذلك كفاءة وتكلفة الخدمات المقدمة للعملاء التجاريين من قبل شركات توزيع الكهرباء، ومدى تعقيد أو مرونة إجراءات توصيل التيار الكهربائي.

ويشتمل مؤشر توصيل التيار الكهربائي على ثلاثة مؤشرات فرعية هي؛

- مؤشر عدد الإجراءات اللازمة لتسجيل وتنظيم عمليات التوصيل؛ أي عدد مرات تردد العميل على شركة توزيع الكهرباء. ويساعد هذا المؤشر في تحديد الاختناقات في عملية توصيل التيار الكهربائي.
- الوقت المستغرق لتوصيل التيار؛ ويقيس الفترة الزمنية التي تستغرقها شركات توزيع الكهرباء لتلبية طلب عميل تجاري معبراً عنها بعدد الأيام.
- تكلفة توصيل التيار الكهربائي؛ كنسبة من متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي السنوي. وتشتمل التكلفة على الرسوم الثابتة، وتكلفة متغيرة إضافية منها؛ تكلفة العمالة والمواد المدفوعة لشركة توصيل الكهرباء أو لإحدى شركات المقاولات الخاصة وأحيانا تكاليف ودائع على سبيل التأمين أو مدفوعات لهيئات عامة أخرى معنية بإجراءات المعاينة الفنية واستخراج التصاريح والموافقات.

وضع الدول العربية في المؤشر:

إن المتتبع لترتيب الدول العربية في المؤشر لعام 2015 مقارنة بنظيره لعام 2014 يتضح لديه عدد من الملاحظات المهمة منها؛

- هناك تباين كبير في الترتيب العالمي للدول العربية في المؤشر بين أفضل دولة وهي الإمارات التي حلت في المركز الرابع عالميا والأول عربيا وبين جيبوتي في المركز الـ 176 عالميا والـ20 عربيا.
- نجحت دولتان عربيتان هما؛ السعودية والجزائر في تحسين ترتيبهما العالمي ضمن المؤشر فيما تراجع ترتيب 17 دولة واستقر ترتيب دولة واحدة وهي تونس.
- يتضح من متابعة قيم مكونات المؤشر الفرعي توصيل الكهرباء في الدول العربية خلال الفترة 2004 - 2015 التطورات التالية بالنسبة لكل مكون:

عدد الإجراءات اللازمة لتوصيل التيار

- الإمارات الأفضل بـ 3 إجراءات فقط ثم السعودية والعراق وتونس وقطر وليبيا واليمن وجيبوتي بـ 4 إجراءات فقط (باللون الأخضر).
- لم يتغير الوضع بتخفيض عدد الإجراءات خلال الفترة من 2010 و2015 في جميع الدول العربية ما عدا الإمارات التي تحسنت بتخفيض عدد الإجراءات.

الوقت اللازم لتوصيل التيار (أيام)

- الإمارات الأفضل بـ 35 يوماً فقط.
- تحسن الوضع في الإمارات بتخفيض الوقت اللازم بمقدار 20 يوما خلال الفترة من 2010 و2015.
- تراجع الوضع في كل من العراق بزيادة الوقت اللازم بمقدار 30 يوماً خلال الفترة من 2010 2015 والأردن بزيادة 3 أيام واليمن بزيادة 75 يوما والجزائر بزيادة 22 يوما خلال الفترة من 2010 و 2015.

التكلفة الرسمية (% من متوسط الدخل للفرد)

- قطر الأفضل بـ 9% ، ثم الإمارات بـ 24% فالسعودية 26%.
- تراجعت التكلفة في كل الدول العربية (علامة √) خلال الفترة فيما عدا ارتفاعها في البحرين والمغرب والسعودية والإمارات.

ترتيب الدول العربية في مؤشر الحصول على الكهرباء لعام 2015

الترتيب عربياً	الدولة	الترتيب عالمياً (189 دولة) 2014	2015	التغير في الترتيب
1	الإمارات	3	4	1
2	السعودية	23	22	-1
3	العراق	18	36	18
4	تونس	38	38	0
5	قطر	39	40	1
6	الأردن	41	44	3
7	لبنان	53	57	4
8	ليبيا	60	65	5
9	البحرين	67	73	6
10	سورية	64	76	12
11	سلطنة عمان	72	79	7
12	فلسطين	74	83	9
13	المغرب	87	91	4
14	الكويت	86	93	7
15	مصر	102	106	4
16	اليمن	120	122	2
17	السودان	115	136	21
18	الجزائر	150	147	-3
19	موريتانيا	167	169	2
20	جيبوتي	174	176	2

المصدر: قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال 2015

مؤشر الحصول على الكهرباء لعام 2015

الدولة	الإجراءات (عدد) 2015	الإجراءات (عدد) 2015-2010	الزمن (أيام) 2015	الزمن (أيام) 2015-2010	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد) 2015	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد) 2015-2010
الإمارات	3	-1	35	-20	24	7
السعودية	4	0	61	0	26	9
العراق	4	0	77	30	229	-265
تونس	4	0	65	0	739	-472
قطر	4	0	90	0	9	0
الأردن	5	0	50	3	316	-200
لبنان	5	0	75	0	93	-74
ليبيا	4	0	118	0	206	-246
البحرين	5	0	90	0	47	8
سورية	5	0	71	0	802	-193
سلطنة عمان	6	0	62	0	49	-14
فلسطين	5	0	63	0	1,484	-83
المغرب	5	0	62	0	1,975	147
الكويت	7	0	42	0	42	-4
مصر	7	0	54	0	305	-239
اليمن	4	0	110	75	3,493	-1,532
السودان	5	0	70	0	4,386	-84
الجزائر	5	0	180	22	1,319	-34
موريتانيا	5	0	75	0	7,833	-2,073
جيبوتي	4	0	180	0	6,989	-2,679
المتوسط العربي	4.8	-0.05	81.5	5.5	1,518	-401
OECD	4.7	-0.13	76.8	-8.06	73	-8

4- مؤشر تسجيل الملكية

تسجيل الملكية العقارية يعد من الأمور المهمة بالنسبة للمستثمر خاصة إذا ما علمنا أن العقارات تمثل ما بين نصف إلى ثلاثة أرباع الثروة في معظم اقتصادات العالم، إضافة إلى أهميتها في تسهيل حصول المستثمر على التمويل بضمانها، وذلك لأن المصارف تفضل حيازتها لصعوبة نقلها أو إخفائها كضمانات مقابل منح القروض، ناهيك عن أن تسجيل الملكية العقارية يؤثر إيجابيا في قيم الأراضي واستثماراتها.

ويرصد مؤشر «تسجيل الملكية»، مدى مرونة أو جمود النصوص القانونية والإجراءات الإدارية المنظمة لعملية تسجيل أو نقل ملكية الأصول العقارية في 189 دولة حول العالم. ويسجل التقرير التسلسل الكامل للإجراءات الضرورية عند قيام إحدى منشآت الأعمال بشراء قطعة أرض ومبنى لنقل سند الملكية من منشأة أعمال أخرى حتى يمكن للمشتري استخدام العقار الذي اشتراه لتوسيع أنشطة أعماله، وكضمانة عند حصوله على قروض جديدة، أو بيعه إلى منشأة أعمال أخرى إذا اقتضى الأمر ذلك.

ويتم إدراج أي إجراء ـ مطلوب بموجب القانون أو الضرورة العملية ـ سواء كانت مسئولية استيفائه تقع على عاتق البائع أو المشترى أو طرف آخر ينوب عنهما. ويقدم المحامون المتخصصون في الملكية العقارية وموظفو التوثيق والشهر العقاري، وموظفو السجل العقاري المحليون معلومات عن الإجراءات، وكذلك عن الوقت والتكلفة اللازمين لاستيفاء كل منها. وتُعتبر هذه المعاملة مستوفاة عندما يمكن الاحتجاج بها في مواجهة الغير، وعندما يمكن للمشتري استخدام هذا العقار كضمانة عينية للحصول على قرض مصرفي أو إعادة بيعه.

ويتكون المؤشر الفرعي الرئيسي من ثلاثة مكونات فرعية أخرى هي؛

- عدد الإجراءات المطلوبة لتسجيل أو نقل ملكية الأصل العقاري؛ أي تعامل بين الشركة المشترية، أو البائعة، أو وكلائهما (إذا كان القانون يشترط وجود وكيل)، أو العقار نفسه مع أطراف خارجية، من ضمنها الهيئات والمصالح الحكومية، والمفتشون، وموظفو التوثيق والشهر العقاري، والمحامون.
- الفترة الزمنية لإنجاز إجراءات التسجيل (معبرا عنها بعدد الأيام التي تستغرقها عملية نقل ملكية عقار بين شركتين)؛
- التكلفة الرسمية (دون أية رسوم غير رسمية) لإنجاز إجراءات تسجيل أو نقل ملكية العقار حتى يتمكن المالك (المستثمر) من بيعه أو رهنه كضمان مقابل الحصول على قرض مصرفي (% من قيمة الأصل العقاري). وتشير القيم المنخفضة لهذا المؤشر إلى كفاءة وفعالية نظام تسجيل الملكيات العقارية المعمول به.

وضع الدول العربية في المؤشر:

- تحظى الدول العربية بوضع أفضل نسبيا في هذا المؤشر الفرعي لتسجيل ملكية الأصول العقارية بالنسبة للترتيب العالمي في المؤشر لعام 2015 حيث تحتل الإمارات صدارة المؤشر عربيا والمرتبة الـ4 عالميا ومعها البحرين التي حلت في المرتبة الـ17 عالميا أيضا والثانية عربيا ثم سلطنة عمان التي حلت في المرتبة الـ19 عالميا ثم السعودية التي حلت في المرتبة الـ20 عالميا.
- 3 دول نجحت في تحسين ترتيبها العالمي في مؤشر 2015 مقارنة بالمؤشر للعام السابق هي؛ البحرين التي ارتفعت (ثلاث مراكز) إلى الـ 17 عالميا، وقطر التي ارتفعت (مركزا واحدا) إلى الـ 36 عالميا، والمغرب التي ارتفعت (11 مركزاً) إلى الـ115عالميا.

ويتضح من متابعة قيم مكونات المؤشر الفرعي لتسجيل الممتلكات في الدول العربية خلال الفترة 2005 - 2015 التطورات التالية بالنسبة لكل مكون:

عدد الإجراءات المطلوبة لتسجيل أو نقل ملكية الأصل العقاري:

- البحرين وسلطنة عمان والإمارات الأفضل باجرائين فقط خلال العام 2015 (باللون الأخضر) ثم موريتانيا وسورية وتونس 4 إجراءات ثم العراق والسعودية 5 إجراءات.
- تحسن الوضع في الجزائر (علامة √) باختصار عدد الإجراءات خلال الفترة.

الوقت المستغرق لإنهاء إجراءات التسجيل (بالأيام)

- الإمارات الأفضل بـ يومين فقط ثم السعودية بـ8 أيام ثم السودان بـ9 أيام تليها قطر بـ 13 يوماً ثم سلطنة عمان 16 يوما ثم سورية واليمن 19 يوماً.
- تحسن الوضع في الإمارات والكويت وتونس ومصر وفلسطين والمغرب وسورية وجيبوتي والجزائر خلال الفترة (2005-2015).

التكلفة الرسمية (% من قيمة العقار)

- السعودية الأفضل دون تكلفة من متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي فيها، تليها الإمارات بنسبة 0.2% ثم قطر وبنسبة 0.3% ثم الكويت 0.5% تليها مصر 0.7% ثم البحرين % 1.7 ثم اليمن 1.8 % ثم السودان 2.8% ثم سلطنة عمان وفلسطين 3%.
- تراجعت التكلفة في معظم الدول العربية ما عدا البحرين وفلسطين والعراق حيث ارتفعت التكلفة بنسب تتراوح ما بين 0.5 % إلى 1.7 % فيما استقرت التكلفة لعدد 4 دول عربية: سلطنة عمان وقطر والسعودية ولبنان خلال الفترة 2005 - 2015.

ترتيب الدول العربية في مؤشر تسجيل الملكية لعام 2015

الترتيب عربياً	الدولة	الترتيب عالمياً (189 دولة) 2014	2015	التغير في الترتيب
1	الإمارات	4	4	0
2	البحرين	20	17	-3
3	سلطنة عمان	16	19	3
4	السعودية	19	20	1
5	قطر	37	36	-1
6	اليمن	42	44	2
7	السودان	45	46	1
8	موريتانيا	65	66	1
9	الكويت	68	69	1
10	تونس	69	71	2
11	مصر	84	84	0
12	فلسطين	98	99	1
13	لبنان	104	106	2
14	الأردن	105	107	2
15	العراق	108	109	1
16	المغرب	126	115	-11
17	سورية	140	140	0
18	جيبوتي	153	154	1
19	الجزائر	156	157	1
20	ليبيا	189	189	0

المصدر: قاعدة بيانات بيئة الأعمال 2015

مؤشر تسجيل الملكية لعام 2015

الدولة	الإجراءات (عدد) 2015	الإجراءات (عدد) 2015-2005	الزمن (أيام) 2015	الزمن (أيام) 2015-2005	التكلفة (% من قيمة العقار) 2015	التكلفة (% من قيمة العقار) 2015-2005
الإمارات	2	0	2	-4	0.2	-2.1
البحرين	2	0	31	0	1.7	0.8
سلطنة عمان	2	0	16	0	3	0
السعودية	5	0	8	0	0	0
قطر	7	0	13	0	0.3	0
اليمن	6	0	19	0	1.8	-2.1
السودان	6	0	9	0	2.8	-0.7
موريتانيا	4	0	49	0	4.7	-2
الكويت	8	0	47	-28	0.5	-0.1
تونس	4	0	39	-8	6.1	0
مصر	8	0	63	-131	0.7	-6.1
فلسطين	8	0	56	-33	3	1.7
لبنان	8	0	25	0	5.9	0
الأردن	7	0	21	0	7.5	-2.5
العراق	5	0	51	0	8.2	0.5
المغرب	8	3	40	-16	5.9	-1.6
سورية	4	0	19	-8	27.8	-3
جيبوتي	6	0	39	-9	12.8	-0.6
الجزائر	10	-4	55	-19	7.1	-0.4
ليبيا	-	-	-	-	-	-
المتوسط العربي	5.8	-0.05	31.7	-13.47	5.3	-0.96
OECD	4.7	-0.42	24.1	-33.21	4.1	-0.65

5- مؤشر الحصول على الائتمان

يعد الائتمان المصرفي، من العناصر الرئيسية لتأسيس المشروعات وتمويل عملياتها التشغيلية والتوسعية وخصوصا في ظل غياب أسواق المال أو عدم اكتمال نضجها في عدد من الدول العربية.

ويقيس مؤشر الحصول على الائتمان الذي يصدر سنويا منذ عام 2005 مدى سهولة وصعوبة الحصول على الائتمان اللازم للمشاريع في 189 دولة حول العالم ويتكون من 4 مكونات فرعية هي:

مؤشر قوة الحقوق القانونية (0 – 12)

يقيس الدرجة التي تحمي بها قوانين الضمانات والإفلاس حقوق المقترضين والمقرضين، مما يؤدي بدوره إلى تسهيل عملية الإقراض، ويتضمن 10 جوانب تتعلق بالحقوق القانونية في قانون الضمانات، وجانبين في قانون الإفلاس. وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين صفر و12، مع ملاحظة أن النقاط الأعلى تدل على أن قوانين الضمانات والإفلاس مصممة بشكل أفضل لتوسيع نطاق القدرة على الحصول على الائتمان.

مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0 – 8)

يقيس القواعد التي تؤثر على نطاق، ومدى توافر، ونوعية المعلومات الائتمانية المتاحة عن طريق السجلات والمكاتب العامة أو الخاصة للمعلومات الائتمانية.

وتتراوح قيم هذا المؤشر بين صفر و8، مع ملاحظة أن القيم الأعلى تشير إلى توافر قدر أكبر من المعلومات الائتمانية إما عن طريق مكتب عام أو خاص للمعلومات الائتمانية، بما يسهل قرارات الإقراض.

مؤشر تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)

يوضح مؤشر السجلات العامة للمعلومات الائتمانية عدد الأفراد والشركات المسجلة في أحد المكاتب العامة للمعلومات الائتمانية التي تحتوي على معلومات حالية عن تاريخ السداد، والديون غير المدفوعة، أو الائتمان القائم (غير المسدد) في السنوات الخمس الماضية. ويُحسب هذا الرقم كنسبة مئوية من إجمالي عدد السكان الراشدين(فوق 15 عاما).

تغطية المكاتب الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين).

يوضح عدد الأفراد والشركات المسجلة في أحد المكاتب الخاصة للمعلومات الائتمانية التي تحتوي على معلومات حالية عن تاريخ السداد، والديون غير المدفوعة، أو الائتمان القائم (غير المسدد) في السنوات الخمس الماضية. ويُحسب هذا الرقم كنسبة مئوية من إجمالي عدد السكان الراشدين (فوق 15 عاما).

وضع الدول العربية في المؤشر:

إن المتتبع لترتيب الدول العربية في المؤشر لعام 2015 مقارنة بنظيره لعام 2014 يتضح لديه عدد من الملاحظات منها؛

تحتل معظم الدول العربية ترتيباً عالمياً متأخراً في هذا المؤشر الفرعي حيث جميعها فوق الترتيب الـ80 عالميا عدا السعودية ومصر اللتان حلتا في المرتبة الـ71عالميا.

نجحت دولتان عربيتان فقط في تحسين ترتيبهم العالمي؛ الإمارات التي ارتفعت (10 مراكز) إلى الترتيب 89 عالميا والبحرين التي ارتفعت (7 مراكز) إلى الترتيب 104 عالميا، وفي المقابل تراجع ترتيب بقية الدول بدرجات متفاوتة تراوحت ما بين درجتين و5 درجات فيما استقر ترتيب كل من الأردن واليمن وليبيا.

يتضح من متابعة قيم مكونات المؤشر الفرعي «الحصول على الائتمان المصرفي» في الدول العربية خلال الفترة 2005 - 2015 التطورات التالية بالنسبة لكل مكون:

قوة الحقوق القانونية (0-10)

السودان الأفضل بالحصول على 3 درجات ثم السعودية ومصر والإمارات والمغرب والكويت وتونس ولبنان والجزائر وموريتانيا بالحصول على درجتين من أصل 12 درجة خلال العام 2015 (باللون الأخضر).

لم يتحسن الوضع في الدول العربية خلال الفترة بل تراجع الوضع بالنسبة لقوة الحقوق القانونية في جميع الدول العربية فيما استقر الوضع لكل من سورية وجيبوتي.

مدى عمق المعلومات الائتمانية(0-8)

مصر والسعودية الأفضل بالحصول على العلامة الكاملة (8) درجات ثم الإمارات والبحرين وفلسطين بدرجة عمق مرتفعة بلغت 7 درجات ثم المغرب وسلطنة عمان بدرجة عمق مرتفعة بلغت 6 درجات. بلغت قيمة المؤشر في الكويت وتونس ولبنان وقطر 5 درجات من أصل 8 درجات خلال الفترة 2005-2015.

تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)

تونس الأفضل بـ 30.2 % ثم سلطنة عمان بـ 20.6% ثم قطر بـ 23.3 % ثم لبنان بـ 20.3 (باللون الأخضر).

تحسن الوضع وارتفعت نسبة التغطية في كل من مصر والإمارات وتونس وسلطنة عمان ولبنان وقطر وفلسطين وسورية والجزائر وموريتانيا وجيبوتي والأردن واليمن خلال الفترة 2005-2015.

تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)

البحرين الأفضل بنسبة تغطية 48.3 % تلتها السعودية بنسبة تغطية 47 % ثم الكويت بنسبة 32 % ثم الإمارات 28.3 % ثم مصر بنسبة تغطية 21.8 % ثم المغرب بنسبة 21.1 % خلال الفترة 2005-2015.

زادت نسبة التغطية وتحسن الوضع في السعودية ومصر والإمارات والبحرين والمغرب والكويت والسودان خلال الفترة 2005 - 2015 واستقرت في باقي الدول العربية.

ترتيب الدول العربية في مؤشر الحصول على الائتمان لعام 2015

الترتيب عربيا	الدولة	الترتيب عالميا (189 دولة) 2014	2015	التغير في الترتيب
1	السعودية	67	71	4
2	مصر	67	71	4
3	الإمارات	99	89	-10
4	البحرين	111	104	-7
5	المغرب	99	104	5
6	الكويت	111	116	5
7	تونس	111	116	5
8	سلطنة عمان	111	116	5
9	فلسطين	111	116	5
10	لبنان	111	116	5
11	قطر	125	131	6
12	السودان	163	165	2
13	سورية	163	165	2
14	الجزائر	169	171	2
15	موريتانيا	169	171	2
16	العراق	178	180	2
17	جيبوتي	178	180	2
18	الأردن	185	185	0
19	اليمن	185	185	0
20	ليبيا	185	185	0

المصدر: قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال 2015

مؤشر الحصول على الائتمان لعام 2015

الدولة	مؤشرقوة الحقوق القانونية (12-0)		مؤشرعمق المعلومات الائتمانية (8-0)		تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)		تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	
	2015	2015-2005	2015	2015-2005	2015	2015-2005	2015	2015-2005
السعودية	2	-1	8	8	0	-0.1	47	47
مصر	2	-1	8	8	5.8	4.8	21.8	21.8
الإمارات	2	-2	7	7	6.8	5	28.3	28.3
البحرين	1	-2	7	4	0	0	48.3	19.2
المغرب	2	-1	6	6	0	-0.6	21.1	21.1
الكويت	2	-1	5	2	0	0	32	15.4
تونس	2	-1	5	4	30.2	20.9	0	0
سلطنة عمان	1	-3	6	6	20.6	20.6	0	0
فلسطين	0	-1	7	7	9	9	0	0
لبنان	2	-1	5	5	20.3	17.2	0	0
قطر	1	-2	5	5	23.3	23.3	0	0
السودان	3	-1	0	0	0	0	1.3	1.3
سورية	1	0	2	2	7.7	7.7	0	0
الجزائر	2	-1	0	0	2	2	0	0
موريتانيا	2	-1	0	0	4.6	4.4	0	0
العراق	1	-2	0	0	0	0	0	0
جيبوتي	1	0	0	0	0.3	0.1	0	0
الأردن	0	-2	0	0	2.2	1.7	0	0
اليمن	0	-2	0	0	1.2	1.2	0	0
ليبيا	0	-1	0	0	0.5	0	0	0
المتوسط العربي	1.4	-1.3	3.6	3.2	6.7	5.86	10.0	7.7
OECD	5.8	-0.77	6.5	2.13	12.1	5.27	67.0	16.7

6- مؤشر حماية المستثمرين الأقلية

يقيس مؤشر حماية المستثمرين الأقلية مدى قوة حماية المساهمين من مالكي حصص الأقلية ضد قيام المديرين وأعضاء مجالس الإدارات بإساءة استخدام الأصول لتحقيق مكاسب شخصية في 189 دولة.

ويتكون المؤشر الفرعي الرئيسي من 4 مؤشرات فرعية أخرى هي؛

1. مؤشر نطاق الإفصاح: ويتألف من خمسة مكونات، هي: الشخصية الاعتبارية التي تكون موافقتها كافية من الناحية القانونية لإتمام صفقة ما، وعما إذا كان يُشترط الإفصاح المباشر عن تلك الصفقة، وكذلك اشتراط الإفصاح عن تعارض المصالح من عدمه وقيام هيئة خارجية، بمراجعة الصفقة قبل إتمامها.
2. مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة: ويتألف من 7 مكونات، هي: قدرة المساهمين على تحميل الإدارة مسؤولية الأضرار التي ألحقتها الصفقة، ومدى إمكانية إصدار حكم قضائي بإبطال الصفقة لصالح أي مدع من المساهمين، إمكانية إجبار الإدارة على دفع تعويضات عن الأضرار التي لحقت بالشركة ورد الإرباح التي جنتها. وإمكانية معاقبة الإدارة بالسجن والغرامة. ومدى إمكانية المدعين من المساهمين المقاضاة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بسبب الأضرار التي ألحقتها الصفقة بهذه الشركة.
3. مؤشر سهولة قيام المستثمرين بإقامة الدعاوى: يتألف من 6 مكونات، هي: المستندات المتاحة للمدعين من المساهمين من جانب المدعى عليه والشهود أثناء المحاكمة، وإمكانية استجواب ومناقشة المدعى عليه والشهود بصورة مباشرة أثناء المحاكمة، والحصول من المدعى عليه على مجموعات من المستندات ذات الصلة، وصلاحيات المساهمين الذين بحوزتهم 10% أو أقل من عدد أسهم الشركة المطالبة بالاستعانة بمفتش حكومي للتحقيق في الصفقة بين الشركتين المشترية والبائعة والتحقيق بشأنها دون إقامة دعوى في المحكمة، وصلاحيات المساهمين الذين بحوزتهم 10% أو أقل من عدد أسهم الشركة ومستوى الأدلة المطلوب للدعاوى.
4. مؤشر أنظمة نطاق تضارب المصالح: هو حاصل جمع كل من متوسط مؤشر نطاق الإفصاح، ومؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة، ومؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى.
5. مؤشر نطاق حقوق المساهمين: ويتألف من 7 مكونات، هي: حق المساهمين في تعديل النظام الأساسي والدعوة لاجتماع غير عادي للجمعية العمومية، وعزل مجلس الادارة والموافقة على اصدارات الاسهم الجديدة وحق الاكتتاب فيها وتعيين واقالة المدقق الخارجي وحرية تداول الاسهم.
6. مؤشر قوة الهيكل الإداري: يتألف هذا المؤشر من 7 مكونات، هي: دور الرئيس التنفيذي وتشكيل مجلس الادارة وإمكانية تعيين لجنة تدقيق منفصلة وتغيير حقوق التصويت وآليات شراء الاسهم والعلاقة مع الشركة الام.
7. مؤشر نطاق الشفافية في الشركات، ويتألف هذا المؤشر من 6 مكونات، هي: الافصاح عن الملكية وعضوية مجالس الادارة والمزايا المالية والسياسات المحاسبية والعوامل المؤثرة على التقارير المالية واليات تعيين المدقق الخارجي والافصاح عن تقاريره للجمهور.
8. مؤشر نطاق الحوكمة وحقوق المساهمين: هو حاصل جمع كل من متوسط مؤشر نطاق حقوق المساهمين ، ومؤشر قوة الهيكل الإداري ، ومؤشر نطاق الشفافية في الشركات.
9. مؤشر نطاق قوة حماية المستثمرين: هو حاصل جمع كل من متوسط مؤشر أنظمة نطاق تضارب المصالح، ومؤشر نطاق الحوكمة وحقوق المساهمين.

وتتراوح قيمة غالبية تلك المؤشرات بين «صفر» و«10»، مع ملاحظة أن القيم الأعلى تشير إلى أداء إيجابي.

وضع الدول العربية في المؤشر:

• تحظى الدول العربية بوضع مقبول في هذا المؤشر الفرعي.

ويتضح من متابعة قيم مكونات المؤشر الفرعي «حماية المستثمر» في الدول العربية خلال الفترة 2006 - 2015 التطورات التالية بالنسبة لكل مكون:

مؤشر نطاق الإفصاح (0 – 10):

• الامارات الأفضل بـ10 درجات خلال العام 2015 (باللون الأخضر) ثم لبنان 9 درجات ثم السعودية والبحرين وسلطنة عمان ومصر 8 درجات .
• تحسن الوضع في الامارات والسعودية وسورية وتونس والمغرب ومصر(علامة √) .

مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0 – 10):

• الكويت والامارات الأفضل بـ9 درجات ثم السعودية بـ8 درجات ثم تونس بـ7 درجات ثم الجزائر وقطر والسودان بـ 6 درجات.
• تحسن الوضع في الامارات والسعودية والبحرين ما بين عامي 2006 و2015.

مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0 – 10):

• المغرب الأفضل عربيا بـ6 درجات ثم تونس ولبنان وفلسطين والعراق والسودان بـ5 درجات.
• تحسن الوضع في الكويت والامارات والسعودية وسورية والغرب وسلطنة عمان والعراق والاردن واليمن والسودان وليبيا وترجع في تونس ما بين عامي 2006 و2015 واستقر في بقية الدول.

مؤشر أنظمة نطاق تضارب المصالح (0 – 10):

• الامارات الأفضل عربيا بـ7.3 درجات ثم السعودية بـ6.7 درجات، ثم الكويت وتونس بـ 5.7 درجات
• تحسن في الامارات ومصر واستقرار في بقية الدول.

مؤشر نطاق حقوق المساهمين(0 – 10.5):

البحرين والمغرب وجيبوتي الأفضل عربيا بـ9 درجات ثم السعودية بـ8.5 درجات، ثم الكويت وتونس والبحرين وسلطنة عمان وقطر والجزائر واليمن وموريتانيا بـ 7.5 درجات
استقر الوضع في جميع البلدان خلال الفترة.

مؤشر قوة الهيكل الاداري (0 – 10.5):

جيبوتي الأفضل عربيا بـ7.5 درجات ثم الكويت وسورية بـ4.5 درجات.
استقر الوضع في جميع البلدان خلال الفترة.

مؤشر نطاق الشفافية في الشركات(0 – 9):

الكويت وسورية الأفضل عربيا بـ7.5 درجات ثم الاردن بـ7 درجات ثم قطر بـ6 درجات ثم لبنان بـ 5.5 درجات.
استقر الوضع في جميع البلدان.

مؤشر نطاق الحوكمة وحقوق المساهمين(0 – 10):

الكويت الأفضل عربيا بـ6.5 درجات ثم سورية بـ6 درجات ثم جيبوتي بـ5.5 درجات ثم تونس والبحرين بـ 5.3 درجات.
استقر الوضع في جميع البلدان.

مؤشر نطاق قوة حماية المستثمرين (0 – 10):

• الكويت والامارات الأفضل عربيا بـ6.1 درجات ثم السعودية 5.8 درجات ثم سورية وتونس بـ5.5 درجات.
• تحسن الوضع في غالبية دول الخليج وسورية وتونس ومصر والمغرب والاردن وجيبوتي وموريتانيا وتراجع في بقية الدول ما بين عامي 2006 - 2015.

ترتيب الدول العربية في مؤشر حماية المستثمرين الأقلية لعام 2015

الترتيب عربياً	الدولة	الترتيب عالمياً (189 دولة) 2014	الترتيب عالمياً (189 دولة) 2015	التغير في الترتيب
1	الكويت	43	43	0
2	الإمارات	102	43	-59
3	السعودية	61	62	1
4	سورية	77	78	1
5	تونس	77	78	1
6	البحرين	100	104	4
7	لبنان	102	106	4
8	المغرب	118	122	4
9	سلطنة عمان	118	122	4
10	قطر	118	122	4
11	الجزائر	123	132	9
12	مصر	153	135	-18
13	فلسطين	130	141	11
14	العراق	136	146	10
15	الأردن	143	154	11
16	جيبوتي	153	162	9
17	اليمن	153	162	9
18	موريتانيا	164	166	2
19	السودان	174	174	0
20	ليبيا	188	188	0

المصدر: قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال 2015

مؤشر حماية المستثمرين الأقلية لعام 2015

الدولة	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)		مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)		مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)		مؤشر أنظمة نطاق تضارب المصالح (0-10)		مؤشر نطاق حقوق المساهمين (0-10.5)		مؤشر قوة الهيكل الإداري (0-10.5)		مؤشر نطاق الشفافية في الشركات (0-9)		مؤشر نطاق الحوكمة وحقوق المساهمين (0-10)		مؤشر نطاق قوة حماية المستثمرين (0-10)	
	2015	2006-2015	2015	2006-2015	2015	2006-2015	2015	2006-2015	2015	2006-2015	2015	2006-2015	2015	2006-2015	2015	2006-2015	2015	2006-2015
الكويت	4	0	9	0	4	2	5.7	0	7.5	0	4.5	0	7.5	0	6.5	0	6.1	1.1
الإمارات	10	6	9	3	3	1	7.3	2.3	6	0	3.5	0	4.8	0	4.8	0	6.1	2.1
السعودية	8	1	8	1	4	1	6.7	0	8.5	0	1.5	0	4.5	0	4.8	0	5.8	0.1
سورية	7	1	5	0	3	1	5	0	6	0	4.5	0	7.5	0	6	0	5.5	1.2
تونس	5	5	7	3	5	-1	5.7	0	7.5	0	3.5	0	5	0	5.3	0	5.5	2.2
البحرين	8	0	4	0	2	0	4.7	0	9	0	2.5	0	4.5	0	5.3	0	5	0.3
لبنان	9	0	1	0	5	0	5	0	7.5	0	1.5	0	5.5	0	4.8	0	4.9	-0.1
المغرب	6	1	2	0	6	5	4.7	0	9	0	3	0	1.5	0	4.5	0	4.6	1.9
سلطنة عمان	8	0	5	0	3	1	5.3	0	7.5	0	0	0	4	0	3.8	0	4.6	-0.4
قطر	5	0	6	0	2	0	4.3	0	7.5	0	1	0	6	0	4.8	0	4.6	0.3
الجزائر	5	0	6	0	4	0	5	0	7.5	0	1.5	0	3	0	4	0	4.5	-0.5
مصر	8	4	3	0	3	0	4.7	1	6	0	1.5	0	5	0	4.2	0	4.4	1.1
فلسطين	6	0	5	0	5	0	5.3	0	6	0	1.5	0	2.5	0	3.3	0	4.3	-1
العراق	4	0	5	0	5	1	4.7	0	6	0	3	0	2.5	0	3.8	0	4.3	0
الأردن	4	0	4	0	2	1	3.3	0	4.5	0	3.5	0	7	0	5	0	4.2	1.2
جيبوتي	4	0	3	0	0	0	2.3	0	9	0	7.5	0	0	0	5.5	0	3.9	1.6
اليمن	6	0	4	0	3	1	4.3	0	7.5	0	1.5	0	1.5	0	3.5	0	3.9	-0.1
موريتانيا	6	0	1	0	4	0	3.7	0	7.5	0	3	0	1.5	0	4	0	3.8	0.1
السودان	0	0	6	0	5	1	3.7	0	5.5	0	2.5	0	0	0	2.7	0	3.2	-0.1
ليبيا	1	0	1	0	4	1	2	0	1.5	0	0	0	0	0	0.5	0	1.3	-0.4
المتوسط العربي	5.7	0.9	4.7	0.35	3.6	0.75	4.7	0.17	6.9	0.0	2.6	0.0	3.7	0.0	4.4	0.0	4.5	0.5
OECD	6.6	0.61	5.4	0.129	7.2	0.42	6.4	0.0	8.0	0.05	4.6	0.03	6.1	0.1	6.2	0.1	6.3	0.4

7- مؤشر دفع الضرائب

يقيس مؤشر "دفع الضرائب"، الذي تم استحداثه منذ عام 2006، مدى مرونة أو جمود أنظمة تحصيل الضرائب المفروضة والسياسة الضريبية المعمول بها في الدول التي يشملها المؤشر من خلال تقييم المعدلات المفروضة وآليات السداد الإدارية والإجرائية. ويتكون من ثلاثة مؤشرات فرعية أخرى هي؛

مؤشر عدد مدفوعات الضرائب سنوياً وتشمل عدد مرات التردد على السلطات المعنية لسداد الضرائب المستحقة أو الاشتراكات الإلزامية على الشركة خلال العام.

مؤشر الوقت المستغرق للتعامل مع السلطات الضريبية في مجال إعداد ملف المحاسبة الضريبية وسداد كل من ضريبة أرباح الشركات، ضريبة المبيعات (القيمة المضافة) واشتراكات شبكة الأمان الاجتماعي بما في ذلك الضرائب على الأجور والرواتب الخاصة بالعاملين بالشركة معبراً عنها بعدد الساعات سنويا.

مؤشر نسبة إجمالي الضرائب والاشتراكات الإلزامية المستحقة الدفع من إجمالي الأرباح التجارية ويمثل المجموع الحسابي لنسب كل من ضريبة أرباح الشركات، الضرائب والاشتراكات الإجبارية المرتبطة بعنصر العمل وأية ضرائب إضافية أو اشتراكات إلزامية أخرى من إجمالي الأرباح التجارية.

ويستعرض مؤشر دفع الضرائب التغيرات والإصلاحات التي تشهدها كل دولة في هذا المجال، كما يسجل الاشتراكات الإجبارية التي يتعين على شركة متوسطة الحجم سدادها أو استقطاعها في سنة ما، وكذلك الإجراءات التي تمثل عبئاً على هذه الشركة إدارياً في سداد الضرائب والاشتراكات المفروضة عليها.

ويهدف المؤشر إلى إعطاء بيانات قابلة للمقارنة عبر دول العالم وتسهيل إنشاء مقياس موحد للنظم الضريبية بين الاقتصادات والأقاليم الاقتصادية بما يؤدي إلى رصد التغيرات وتسهيل نقل الخبرات والتجارب واستخلاص النتائج وتحديد الممارسات الصحيحة والإصلاحات الممكنة.

وضع الدول العربية في المؤشر:

- إن المتتبع لترتيب الدول العربية في المؤشر لعام 2015 مقارنة بنظيره لعام 2014 يتضح لديه عدد من الملاحظات منها؛
- يوجد تباين واضح في الترتيب العالمي للدول العربية في المؤشر بين أفضل دولتين وهما قطر والإمارات حيث حلتا في المركز الأول عالميا والأول عربيا وبين موريتانيا في المركز الـ 187 عالميا والـ20 عربيا.
- نجحت دولة واحدة فقط في تحسين ترتيبها العالمي هي؛ فلسطين التي قفزت 28 مركزاً إلى الترتيب 51 عالميا والتاسع عربيا.
- تراجع ترتيب بقية الدول العربية واستقر ترتيب قطر والامارات والسعودية عالميا.

يتضح من متابعة قيم مكونات المؤشر الفرعي دفع الضرائب في الدول العربية خلال الفترة 2006 - 2015 التطورات التالية بالنسبة لكل مكون:

عدد مدفوعات الضرائب سنوياً

- السعودية الأفضل بـ 3 مرات ثم قطر والإمارات الأفضل بـ 4 مرات ثم المغرب 6 مرات ثم تونس 8 مرات ثم الكويت 12 مرة ثم البحرين خلال العام (باللون الأخضر).
- تحسن الوضع في الامارات والسعودية والبحرين والاردن وفلسطين والمغرب وتونس ومصر والجزائر (علامة √) أي تم اختصار عدد المدفوعات سنوياً خلال الفترة.

الوقت المستغرق للتعامل مع السلطات الضريبية (ساعات سنويا)

- الإمارات الأفضل بـ 12 ساعة سنويا فقط تليها قطر بـ41 ساعة ثم البحرين 60 ساعة سنويا ثم السعودية 64 ساعة، ثم سلطنة عمان 68 ساعة.
- تحسن الوضع في السعودية وفلسطين والمغرب وتونس ومصر ما بين عامي 2006 و2015.

معدل الضرائب الإجمالية من إجمالي الأرباح (%)

- قطر ثم الكويت ثم البحرين ثم السعودية ثم الامارات الأفضل عربيا على التوالي بنسب اقل من 15 %.
- تحسن الوضع في البحرين ولبنان والاردن وفلسطين والمغرب وجيبوتي وسورية واليمن والسودان ومصر وليبيا والجزائر وموريتانيا (علامة √) أي تم تخفيض نسبة الضريبة من إجمالي الربح خلال الفترة، وذلك من خلال تحسن واحد أو أكثر من المؤشرات الفرعية التالية المكونة للمعدل الإجمالي هي معدل ضريبة الأرباح ومعدل الضرائب الأخرى.

ترتيب الدول العربية في مؤشر دفع الضرائب لعام 2015

الترتيب عربيا	الدولة	الترتيب عالميا (189 دولة) 2014	الترتيب عالميا (189 دولة) 2015	التغير في الترتيب
1	قطر	1	1	0
2	الإمارات	1	1	0
3	السعودية	3	3	0
4	البحرين	7	8	1
5	سلطنة عمان	9	10	1
6	الكويت	10	11	1
7	لبنان	35	40	5
8	الأردن	42	45	3
9	فلسطين	79	51	-28
10	العراق	49	52	3
11	المغرب	57	66	9
12	جيبوتي	72	75	3
13	تونس	77	82	5
14	سورية	113	117	4
15	اليمن	131	135	4
16	السودان	135	139	4
17	مصر	141	149	8
18	ليبيا	155	157	2
19	الجزائر	174	176	2
20	موريتانيا	183	187	4

المصدر: قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال 2015

مؤشر دفع الضرائب لعام 2015

الدولة	المدفوعات (عدد) 2015	المدفوعات (عدد) 2015-2006	الوقت (عدد المرات سنويا) 2015	الوقت (عدد المرات سنويا) 2015-2006	إجمالي الضرائب (% من الارباح) ضريبة الأرباح (%) 2015	المدفوعات والضرائب المتعلقة بالعمل (%) 2015	ضرائب أخرى (%) 2015	إجمالي سعر الضريبة (% من إجمالي الربح) 2015	إجمالي سعر الضريبة (% من إجمالي الربح) 2015-2006
قطر	4	1	41	5	0	11.3	0	11.3	0
الإمارات	4	-10	12	0	0	14.1	0.7	14.8	0.4
السعودية	3	-11	64	-5	2.1	12.4	0	14.5	0
البحرين	13	-12	60	0	0	13.5	0	13.5	-1.2
سلطنة عمان	14	0	68	16	11.1	11.8	0	23	3.5
الكويت	12	0	98	0	0	12.8	0	12.8	2.1
لبنان	19	0	183	3	6.1	23.8	0	29.9	-5.5
الأردن	25	-1	151	15	13.2	13.8	2	29	-2.1
فلسطين	28	-11	162	-8	15	0	0.3	15.3	-7.2
العراق	13	0	312	0	14.3	13.5	0	27.8	3.6
المغرب	6	-22	232	-126	25.3	22.7	1.3	49.3	-2.4
جيبوتي	35	12	82	16	17.7	17.7	1.9	37.3	-0.5
تونس	8	-14	144	-124	15.4	25.2	21.8	62.4	1.8
سورية	19	0	336	0	23	19.3	0.2	42.5	-0.8
اليمن	44	0	248	0	20.2	11.3	1.8	33.3	-163.4
السودان	42	0	180	0	11.5	19.2	14.7	45.4	-4.3
مصر	29	-13	392	-112	16.7	23.9	4.5	45	-9.4
ليبيا	19	0	889	0	20.8	10.5	0.2	31.5	-0.1
الجزائر	27	-12	451	0	6.6	30.6	35.6	72.7	-4.2
موريتانيا	49	12	734	38	0	23.2	48	71.3	-23.4
المتوسط العربي	20.7	-4.05	242.0	-14.1	11.0	16.5	6.7	34.1	-10.7
OECD	11.8	-4.0	175.4	-41.6	16.4	23.0	1.9	41.3	-3.7

8- مؤشر التجارة عبر الحدود

يركز هذا المؤشر الفرعي لبيئة أداء الأعمال على تفاصيل تكلفة التبادل التجاري الدولي من خلال تحديد تكلفة الاستيراد والتصدير معبرا عنها بتكلفة تصدير أو استيراد شحنة من البضائع المترتبة على عدد الإجراءات اللازمة لعملية التصدير أو الاستيراد وبالفترة الزمنية التي تستغرقها كافة الإجراءات الرسمية، بدءا من الاتفاق التعاقدي النهائي بين طرفي العملية وانتهاء بتسليم الشحنة.

وفي تقرير العام 2006، بدأ فريق العمل بتجميع بيانات ومعلومات لإدراج هذا المؤشر الفرعي. وركز فريق العمل على متطلبات الإجراءات المتعلقة بالتصدير والاستيراد لشحنة قياسية من السلع. وتعرف الشحنة القياسية، لأغراض إعداد هذا المؤشر، على أنها بضائع لا تحتاج إلى تجميد أو تبريد يتم نقلها بوسيلة نقل جافة تسع 20 قدما (حاوية قياسية) وتكون مشحونة بكامل طاقتها، على أن تستوفي هذه البضائع معايير الصحة والسلامة والبيئة العالمية.

وقد تم حصر الإجراءات بدءا من إعداد المستندات الضرورية وحتى وصول البضائع إلى مخازن المستورد، وشملت هذه الإجراءات كافة الإجراءات الرسمية بدءا من الاتفاق التعاقدي بين المصدر والمستورد وحتى تسليم البضائع بما في ذلك المستندات والتوقيعات المطلوبة لأغراض الإفراج عن البضائع عبر الحدود الدولية مع استبعاد الوقت الذي تقضيه السفينة في البحار.

وعليه، تم تقسيم العملية الاستيرادية إلى أربع مراحل هي:

المستندات المطلوبة في مرحلة ما قبل تحميل الشحنة على وسيلة النقل.

الإجراءات المطلوبة أثناء فترة وصول وسيلة النقل إلى الميناء وخدمات المناولة المصاحبة لذلك.

المرور عبر المنفذ الجمركي وإجراءات الفحص الفني.

النقل الداخلي داخل دولة المصدر أو المستورد من وإلى المخازن.

وضع الدول العربية في المؤشر:

- إن المتتبع لترتيب الدول العربية في المؤشر لعام 2015 مقارنة بنظيره لعام 2014 يتضح لديه عدد من الملاحظات منها؛
- هناك تباين كبير في الترتيب العالمي للدول العربية في المؤشر بين أفضل دولة وهي الإمارات التي حلت في المركز الثامن عالميا والأول عربيا وبين العراق في المركز الـ 178 عالميا والـ20 عربيا.
- نجحت 7 دول في تحسين ترتيبها العالمي بدرجات متفاوتة هي: الامارات والمغرب والاردن وقطر والبحرين ومصر والسودان
- تراجع ترتيب بقية الدول العربية واستقر ترتيب ثلاث دول هي جيبوتي والجزائر والعراق.

يتضح من متابعة قيم مكونات المؤشر الفرعي للتجارة عبر الحدود في الدول العربية خلال الفترة 2006 - 2015 التطورات التالية بالنسبة لكل مكون:

عدد المستندات اللازمة لإتمام عملية التصدير

- الإمارات الأفضل بـ3 مستندات فقط ثم المغرب وتونس ولبنان بـ4 مستندات (باللون الأخضر).
- تحسن الوضع بتخفيض عدد المستندات في الامارات والمغرب وجيبوتي ولبنان والجزائر (علامة √).

الوقت اللازم لإتمام عملية التصدير (أيام).

- الإمارات الأفضل بـ7 أيام فقط ثم المغرب وسلطنة عمان 10 أيام ثم البحرين 11 يوما ثم الاردن ومصر 12 يوما ثم السعودية 13 يوما.
- تحسن الوضع في كل الدول العربية عدا الجزائر فيما استقر في تونس وليبيا.

تكلفة التصدير (بالدولار لكل حاوية)

- المغرب الأفضل بـ 595 دولاراً للحاوية، ثم مصر بـ 625 دولارا ثم الإمارات بـ 665 دولارا
- تحسن الوضع في الجزائر ومصر وتراجع في باقي الدول واستقر في ليبيا.

تكلفة التصدير (بالدولار المنكمش لكل حاوية)

- نفس قيم المؤشر السابق لعام 2015 الا أن الاختلاف يظهر في السنوات السابقة والتغير في قيمة المؤشر مقارنة بعام 2006 حيث شهدت جميع الـدول تحسنا فيما تراجعت السعودية وفلسطين واستقرت المغرب.

عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد

- الإمارات وجيبوتي الأفضل بـ5 مستندات فقط، ثم المغرب وتونس وفلسطين 6 مستندات.
- تحسن المؤشر في الامارات والمغرب والاردن وجيبوتي ولبنان ومصر فيما استقر في بقية الدول.

الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (أيام)

- الإمارات الأفضل بـ7 أيام فقط ثم سلطنة عمان 9 أيام ثم المغرب 14 يوما .
- تحسن الوضع في كل الـدول العربية فيما عدا تراجعه في اليمن واستقراره في البحرين وليبيا وسورية.

تكلفة الاستيراد (بالدولار لكل حاوية)

- الإمارات الأفضل بـ 625 دولاراً للحاوية ثم سلطنة عمان بـ 700 دولار ثم مصر 790 دولارا.
- تحسن الوضع في المغرب ومصر والجزائر وتراجع في بقية الدول واستقر في ليبيا.

تكلفة الاستيراد (بالدولار المنكمش لكل حاوية)

- نفس قيم المؤشر السابق لعام 2015 الا أن الاختلاف يظهر في السنوات السابقة والتغير في قيمة المؤشر مقارنة بعام 2006 حيث شهدت جميع الدول تحسنا فيما تراجعت تونس والسعودية ولبنان.

ترتيب الدول العربية في مؤشر التجارة عبر الحدود لعام 2015

الترتيب عربيا	الدولة	الترتيب عالميا (189 دولة) 2014	2015	التغير في الترتيب
1	الإمارات	9	8	-1
2	المغرب	40	31	-9
3	تونس	38	50	12
4	الأردن	60	54	-6
5	جيبوتي	56	56	0
6	سلطنة عمان	58	60	2
7	قطر	66	61	-5
8	البحرين	69	64	-5
9	السعودية	84	92	8
10	لبنان	96	97	1
11	مصر	101	99	-2
12	الكويت	111	117	6
13	فلسطين	123	130	7
14	الجزائر	131	131	0
15	اليمن	130	134	4
16	ليبيا	138	139	1
17	سورية	143	146	3
18	موريتانيا	149	151	2
19	السودان	164	162	-2
20	العراق	178	178	0

المصدر: قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال 2015

مؤشر التجارة عبر الحدود لعام 2015

الدولة	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير 2015	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير 2006-2015	الوقت اللازم لإتمام التصدير (أيام) 2015	الوقت اللازم لإتمام التصدير (أيام) 2006-2015	تكلفة التصدير (دولار أمريكي لكل حاوية) 2015	تكلفة التصدير (دولار أمريكي لكل حاوية) 2006-2015	تكلفة التصدير (دولار أمريكي منكمش لكل حاوية) 2015	تكلفة التصدير (دولار أمريكي منكمش لكل حاوية) 2006-2015	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام) 2015	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام) 2006-2015	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد 2015	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد 2006-2015	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية) 2015	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية) 2006-2015	تكلفة الاستيراد (دولار أمريكي منكمش لكل حاوية) 2015	تكلفة الاستيراد (دولار أمريكي منكمش لكل حاوية) 2006-2015
الامارات	3	✓ -1	7	✓ -2	665	✗ 203	665	✓ -254	7	✓ -2	5	✓ -2	625	✗ 163	625	✓ -294
المغرب	4	✓ -2	10	✓ -7	595	✗ 18	595	? 0	14	✓ -15	6	✓ -1	970	✗ -530	970	✓ -802
تونس	4	? 0	16	? 0	805	✗ 45	805	✓ -266	20	✓ -9	6	? 0	910	✗ 310	910	✗ 64
الأردن	5	? 0	12	✓ -16	825	✗ 105	825	✓ -515	15	✓ -13	7	✓ -5	1,235	✗ 280	1,235	✓ -542
جيبوتي	5	✓ -9	20	✓ -7	885	✗ 79	885	✓ -289	18	✓ -8	5	✓ -8	910	✗ 79	910	✓ -301
سلطنة عمان	7	? 0	10	✓ -4	765	✗ 141	765	✓ -488	9	✓ -6	8	? 0	700	✗ 283	700	✓ -137
قطر	5	? 0	15	✓ -6	927	✗ 150	927	✓ -173	16	✓ -4	7	? 0	1,050	✗ 73	1,050	✓ -333
البحرين	6	? 0	11	✓ -3	810	✗ 150	810	✓ -233	15	? 0	8	? 0	870	✗ 150	870	✓ -267
السعودية	6	✗ 1	13	✓ -4	1,285	✗ 611	1,285	✓ 141	30	✓ -17	8	? 0	1,309	✗ 705	1,309	✗ 284
لبنان	4	✓ -1	22	✓ -3	1,080	✗ 111	1,080	✓ -184	30	✓ -4	7	✓ -4	1,365	✗ 613	1,365	✗ 384
مصر	8	? 0	12	✓ -15	625	✓ -389	625	✓ -1,822	15	✓ -17	10	✓ -1	790	✓ -316	790	✓ -1,879
الكويت	7	? 0	15	✓ -3	1,085	✗ 150	1,085	✓ -986	20	? 0	10	? 0	1,250	✗ 315	1,250	✓ -821
فلسطين	6	? 0	23	✓ -2	1,750	✗ 920	1,750	✗ 498	38	? 0	6	? 0	1,425	✗ 430	1,425	✓ -76
الجزائر	8	✓ -1	17	✗ 2	1,270	✓ -336	1,270	✓ -2,071	26	? 0	9	? 0	1,330	✓ -446	1,330	✓ -2,365
اليمن	6	? 0	29	✓ -4	1,065	✗ 175	1,065	✓ -1,285	27	? 0	9	? 0	1,560	✗ 85	1,560	✓ -2,334
ليبيا	7	? 0	23	? 0	1,140	? 0	1,140	✓ -251	37	? 0	9	? 0	1,255	? 0	1,255	✓ -276
سورية	8	? 0	18	✓ -3	1,995	✗ 695	1,995	✓ -128	24	? 0	9	? 0	2,410	✗ 588	2,410	✓ -565
موريتانيا	8	? 0	31	✓ -9	1,640	✗ 160	1,640	✓ -647	38	✓ -2	8	? 0	1,523	✗ 160	1,523	✓ -583
السودان	7	? 0	32	✓ -24	2,630	✗ 760	2,630	✓ -6,374	46	? 0	7	? 0	3,400	✗ 1,430	3,400	✓ -6,086
العراق	10	? 0	80	✓ -22	3,550	✗ 150	3,550	✓ -5,936	82	? 0	10	? 0	3,650	✗ 250	3,650	✓ -5,836
المتوسط العربي	6.20	✓ -0.65	20.80	✓ -6.60	1,270	✗ 195	1,270	✓ -1,063	25.70	✓ -7.65	7.70	✓ -1.05	1,427	✗ 231.10	1,426.85	✓ -1,138.18
OECD	3.77	✓ -0.23	10.48	✓ -1.39	1080.27	✗ 160.55	1080.27	✓ -31.46	9.59	✓ -1.68	4.29	✓ -0.58	1100.36	✗ 113.10	1100.36	✓ -87.01

9- مؤشر إنفاذ العقود

إن وجود نظام قضائي فعال وكفء للتعامل مع الشركات المتعثرة يساعد أصحاب الشركات الجدد على بدء وممارسة نشاطهم والعمل على تنميته. ففي ظل ارتفاع معدلات استرداد الالتزامات في حالات التعثر، فإن المصارف سوف تكون أكثر استعدادا لتقديم التمويل اللازم للشركات ناهيك عن اجتذاب طرق التمويل الأخرى ممثلة في رؤوس أموال المستثمرين. ويقيس مؤشر «إنفاذ العقود التجارية» مدى مرونة أو جمود النصوص القانونية والإجراءات الإدارية المنظمة للأنظمة القضائية وعملية الفصل أو البت في القضايا التجارية من خلال رصد التكلفة التي يجب تحملها في سبيل تحصيل مديونية متأخر سدادها نجمت عن بيع بضائع وتتبع عدد الإجراءات والفترة الزمنية اللازمة لتحصيل هذا الدين منذ رفع المدعي للدعوى القضائية وحتى تاريخ التحصيل الفعلي لهذا الدين لدى الشركات في 189 دولة حول العالم.

ويعتمد التقرير في قياس هذا المؤشر على المعلومات المتوافرة في التشريعات ذات الصلة، وتلك التي يتم تجميعها من مكاتب المحاماة المحلية ورجال القضاء والعاملين بالمكاتب والإدارات الحكومية للبت في القضايا التجارية في الدول التي يغطيها المؤشر.

ويتكون المؤشر الفرعي الرئيسي من ثلاثة مؤشرات فرعية هي؛

عدد الإجراءات اللازمة لإنفاذ العقود التجارية:
متوسط عدد الإجراءات اللازمة لإنفاذ عقد ما خلال الفترة من تاريخ رفع المدعي للدعوى القضائية وحتى تاريخ السداد الفعلي لكل نزاع تجاري أمام المحكمة المختصة.

الفترة الزمنية اللازمة للفصل في القضية وإصدار حكم نهائي بشأنها (معبرا عنها بعدد الأيام)؛

التكلفة الرسمية (% من قيمة المطالبة) (دون أية رسوم غير رسمية) لإنجاز إجراءات تسجيل القضية بالمحكمة حتى يتمكن الدائن من تحصيل مستحقاته التجارية من الشركة المدينة (كنسبة من الديون المتأخر سدادها).

وضع الدول العربية في المؤشر:

- إن المتتبع لترتيب الدول العربية في المؤشر لعام 2015 مقارنة بنظيره لعام 2014 يتضح لديه عدد من الملاحظات المهمة منها؛
- هناك تباين في الترتيب العالمي للدول العربية في المؤشر بين أفضل دولة وهي تونس التي حلت في المركز الـ78 عالميا والأول عربيا وبين سورية في المركز الـ 175 عالميا والـ20 عربيا.
- لم تنجح أي دولة عربية في تحسين ترتيبها العالمي ضمن المؤشر في مقابل تراجع ترتيب 6 دول واستقرار ترتيب بقية الدول.

يتضح من متابعة قيم مكونات المؤشر الفرعي إنفاذ العقود في الدول العربية خلال الفترة 2004 - 2015 التطورات التالية بالنسبة لكل مكون:

الوقت اللازم لإصدار حكم نهائي في العقد (أيام)

- موريتانيا الأفضل بـ 370 يوماً.
- تحسن الوضع في موريتانيا والإمارات وفلسطين واستقر في بقية الدول في ما عدا اليمن خلال الفترة بين عامي 2004 و2015.

التكلفة الرسمية (% من قيمة المطالبة)

- سلطنة عمان الأفضل بـ 13.5: % ثم البحرين بـ 14.7 % ثم اليمن بـ 16.5% ثم الكويت بـ 18.8 % ثم الإمارات 19.5 % ثم السودان بـ 19.8 %.
- تحسن الوضع في العراق فقط خلال الفترة مع استقراره في بقية الدول العربية وتراجعه في اليمن.

عدد الإجراءات اللازمة لإنفاذ العقود التجارية

- اليمن الأفضل بـ 36 إجراء ثم لبنان بـ37 ثم تونس والاردن بـ 39 اجراء ثم المغرب والسعودية وجيبوتي بـ 40 إجراء (باللون الأخضر).
- تحسن الوضع بتخفيض عدد الإجراءات خلال الفترة في موريتانيا والسعودية والجزائر والإمارات والسودان (علامة √).

ترتيب الدول العربية في مؤشر إنفاذ العقود لعام 2015

الترتيب عربياً	الدولة	الترتيب عالمياً (189 دولة) 2014	الترتيب عالمياً (189 دولة) 2015	التغير في الترتيب
1	تونس	77	78	1
2	المغرب	81	81	0
3	اليمن	82	85	3
4	موريتانيا	86	86	0
5	قطر	103	104	1
6	فلسطين	104	105	1
7	السعودية	108	108	0
8	لبنان	110	110	0
9	الأردن	114	114	0
10	الجزائر	120	120	0
11	الإمارات	121	121	0
12	البحرين	123	123	0
13	ليبيا	126	126	0
14	سلطنة عمان	130	130	0
15	الكويت	131	131	0
16	العراق	140	141	1
17	مصر	152	152	0
18	السودان	163	163	0
19	جيبوتي	170	171	1
20	سورية	175	175	0

المصدر: قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال 2015

مؤشر إنفاذ العقود لعام 2015

الدولة	الوقت (أيام) 2015	الوقت (أيام) 2015-2004	التكلفة (% من قيمة المطالبة) 2015	التكلفة (% من قيمة المطالبة) 2015-2004	الإجراءات (عدد) 2015	الإجراءات (عدد) 2015-2004
تونس	565	0	21.8	0	39	0
المغرب	510	0	25.2	0	40	0
اليمن	645	125	30	4	36	0
موريتانيا	370	-30	23.2	0	46	-1
قطر	570	0	21.6	0	43	0
فلسطين	540	-160	21.2	0	44	0
السعودية	635	0	27.5	0	40	-3
لبنان	721	0	30.8	0	37	0
الأردن	689	0	31.2	0	39	0
الجزائر	630	0	21.9	0	45	-2
الإمارات	524	-13	19.5	0	49	-1
البحرين	635	0	14.7	0	48	0
ليبيا	690	0	27	0	43	0
سلطنة عمان	598	0	13.5	0	51	0
الكويت	566	0	18.8	0	50	0
العراق	520	0	28.1	-4	51	0
مصر	1010	0	26.2	0	42	0
السودان	810	0	19.8	0	53	-1
جيبوتي	1225	0	34	0	40	0
سورية	872	0	29.3	0	55	0
المتوسط العربي	666.25	-3.90	24.27	-0.04	44.55	-0.40
OECD	547.17	-1.74	20.46	0.67	31.52	-0.77

10- مؤشر تسوية حالات الإعسار

يركز مؤشر "تصفية النشاط التجاري" على مدى مرونة قوانين الإفلاس المعمول بها لإغلاق الأعمال وسرعة تنفيذ وتقليص تكلفة إجراءات إعلان الإفلاس وتصفية النشاط وإغلاقه في مختلف الدول.

ويتكون هذا المؤشر الذي يصدر سنويا منذ عام 2004 ضمن تقرير بيئة أداء الأعمال عن البنك الدولي من 3 مؤشرات فرعية هي:

أولا: استرداد الدين في الإعسار ويتكون من 4 مؤشرات هي:

- الوقت: يُسجل الوقت اللازم لاسترداد الدائنين لأموالهم بالسنوات من لحظة إعسار الشركة وحتى دفع جزء من الأموال المستحقة عليها للبنك أو دفعها بالكامل. وقد أخذت في الاعتبار أساليب المماطلة والتأخير المحتملة التي تستخدمها الأطراف لتعطيل الدعوى، من قبيل تقديم الطعون والاستئنافات أو طلبات لتمديد آجال المواعيد القانونية.
- التكلفة: تحسب تكلفة الدعوى القضائية كنسبة مئوية من قيمة ممتلكات المدين، وتشمل الرسوم القضائية والحكومية والأتعاب والتكاليف الأخرى.
- نتائج رد المديونية: بعد رد المديونية في حالة استمرار المنشأة في مزاولة عملها، تصبح القيمة 1 وتتدرج في الانخفاض حتى الصفر بحسب نسبة الوضع بعد رد الديون
- معدل استرداد الدائنين: عدد السنتات المستردة من كل دولار قائم في ذمة الشركة المتعثرة لصالح الدائنين (المقرضين، مصلحة الضرائب والعاملين).

ثانيا: صلابة إطار الإعسار ويستند إلى 4 مؤشرات أخرى و هي:

- مؤشر الشروع بالإجراءات، ويتكون من ثلاثة مكونات منها إمكانية المدينين بالشروع في إجراءات التصفية وإعادة التنظيم: يتراوح هذا المؤشر من 0 إلى 3، و تشير الأرقام المرتفعة إلى زيادة فرص الحصول على إجراءات الإعسار.
- مؤشر إدارة أصول المدينين، ويتكون من 6 مكونات، ويتراوح هذا المؤشر بين 0 و 6، و تشير الأرقام المرتفعة إلى معالجة أكثر فائدة لأصول المدينين من منظور أصحاب المصلحة في الشركة.
- مؤشر إجراءات إعادة التنظيم، ويتكون من 3 مكونات ويتراوح هذا المؤشر بين 0 و 3، و تشير الأرقام المرتفعة إلى امتثال أكبر للممارسات المقبولة عالميا.
- مؤشر مشاركة الدائنين، ويتكون من 4 مكونات ويتراوح المؤشر بين 0 و 4، و تشير الأرقام المرتفعة إلى مشاركة أكبر للدائنين.

ثالثا: صلابة إطار الإعسار:

يحسب بجمع علامات مؤشر بداية الإجراءات، مؤشر إدارة أصول المدينين، مؤشر إجراءات إعادة التنظيم، ومؤشر مشاركة الدائنين. يتراوح المقياس ما بين 0 و 16، وتشير الأرقام المرتفعة إلى تشريعات إعسار مصممة بشكل أفضل لتأهيل الشركات القابلة للاستمرار وتصفية تلك الغير قابلة للاستمرار.

وضع الدول العربية في المؤشر:

- ترتيب الدول العربية في المؤشر لعام 2015 على المستوي العالمي ليس جيدا حيث توجد 18 دولة عربية ترتيبها يتجاوز الـ70عالميا والدولة المتصدرة عربيا وهي قطر حلت في المرتبة الـ47عالميا.
- على صعيد التغيرات في الترتيب ما بين مؤشري عامي 2014 2015 نجحت دولة واحدة فقط هي اليمن في تحسين ترتيبها العالمي في مقابل تراجع ترتيب جميع الدول العربية الاخرى واستقرار ترتيب تونس والسعودية والعراق وليبيا وموريتانيا وفلسطين.

يتضح من متابعة قيم مكونات المؤشر الفرعي تسوية حالات التعثر في الدول العربية خلال الفترة 2004 - 2015 التطورات التالية بالنسبة لكل مكون:

- الوقت: تونس الافضل عربيا بـ 1.3 سنة لتصفية المشروع وقد شهدت جميع الدول استقرارا في ادائها في هذا المؤشر خلال الفترة ما بين عامي 2004 و2015 في حين تراجع أداء المغرب ومصر.
- التكلفة كنسبة من الممتلكات: سلطنة عمان الافضل عربيا بـ 3.5 % وقد شهدت جميع الدول استقرارا في ادائها في حين تراجع أداء مصر.
- نتائج رد المديونية: جميع الدول العربية في أسوا حال بقيمة صفر فيما عدا قطر التي حلت في المرتبة الاولى بقيمة 1 وقد شهدت غالبية الدول استقرارا في ادائها في هذا المؤشر في حين تراجع أداء جيبوتي.
- معدل استرداد الدائنين: قطر الافضل عربيا بـ56 سنتا لكل دولار. وقد شهدت جميع الدول تحسنا في ادائها في حين تراجع أداء جيبوتي وسورية واليمن والسعودية.
- مؤشر الشروع بالإجراءات، الجزائر الافضل عربيا بـ3 درجات (الحد الاقصى) في حين استقرت بقية الدول العربية في الاداء فوق المتوسط بقيمة درجتين وقد شهدت جميع الدول استقرارا في ادائها.
- مؤشر إدارة أصول المدينين: قطر الافضل عربيا بـ6 درجات وقد شهدت جميع الدول استقرارا في ادائها.
- مؤشر إجراءات إعادة التنظيم: جيبوتي والجزائر الافضل عربيا بـ0.5 درجات وقد شهدت جميع الدول استقرارا في ادائها في هذا المؤشر.
- مؤشر مشاركة الدائنين: الامارات الافضل عربيا بـ3 درجات وقد شهدت جميع الدول استقرارا في ادائها في هذا المؤشر خلال الفترة.
- مؤشر صلابة إطار الإعسار: قطر وجيبوتي والامارات الافضل عربيا بـ9 درجات وقد شهدت جميع الدول استقرارا في ادائها في هذا المؤشر.

ترتيب الدول العربية في مؤشر تسوية حالات الإعسار لعام 2015

الترتيب عربيا	الدولة	الترتيب عالمياً (189 دولة) 2014	2015	الترتيب في التغير	
1	قطر	46	47	↓	1
2	تونس	54	54	→	0
3	جيبوتي	63	70	↓	7
4	البحرين	85	87	↓	2
5	الإمارات	88	92	↓	4
6	الجزائر	94	97	↓	3
7	سلطنة عمان	107	112	↓	5
8	المغرب	108	113	↓	5
9	مصر	123	126	↓	3
10	الكويت	125	127	↓	2
11	لبنان	133	136	↓	3
12	الأردن	144	145	↓	1
13	سورية	145	146	↓	1
14	اليمن	156	154	↑	-2
15	السودان	155	156	↓	1
16	السعودية	163	163	→	0
17	العراق	189	189	→	0
18	ليبيا	189	189	→	0
19	موريتانيا	189	189	→	0
20	فلسطين	189	189	→	0

مؤشر تسوية حالات الإعسار لعام 2015

الدولة	الوقت (عدد السنوات)		التكلفة (% من الممتلكات)		النتيجة (0 للبيع بالتجزئة و 1 لاستمرار المشروع)		معدل الاسترداد (سنت على الدولار)		مؤشر الشروع بالإجراءات (0-3)		مؤشر إدارة أصول المدينين (0-6)		مؤشر إجراءات إعادة التنظيم (0-3)		مؤشر مشاركة الدائنين (0-4)		مؤشر صلابة إطار الإعسار (0-16)	
	2015-2004	2015	2015-2004	2015	2015-2004	2015	2015-2004	2015	2015-2004	2015	2015-2004	2015	2015-2004	2015	2015-2004	2015	2015-2004	2015
قطر	0	2.8	0	22	0	1	✓ 3.3	56	0	2	0	6	0	0	0	1	0	9
تونس	0	1.3	0	7	0	0	✓ 1.3	52.3	0	2	0	5.5	0	0	0	1	0	8.5
جيبوتي	0	2.3	0	11	0	0	✗ -0.6	37	0	2	0	5.5	0	0.5	0	1	0	9
البحرين	0	2.5	0	9.5		0	✓ 2.7	41.6	0	2	0	4	0	0	0	1	0	7
الإمارات	0	3.2	0	20	0	0	✓ 1.9	28.6	0	2	0	4	0	0	0	3	0	9
الجزائر	0	2.5	0	7	0	0	0	41.7	0	3	0	2	0	0.5	0	1	0	6.5
عمان	0	4	0	3.5	0	0	✓ 4.8	37.7	0	2	0	3	0	0	0	1	0	6
المغرب	1.7	3.5	✗ 1.7	18	0	0	0	27.9	0	2	0	5.5	0	0	0	0	0	7.5
مصر	2.5	2.5	✗ 2.5	22	✓ 22	0	✓ 10.7	26.6	0	2	0	3	0	0	0	2	0	7
الكويت	0	4.2	0	10	0	0	✓ 1.4	32.1	0	2	0	3	0	0	0	1	0	6
لبنان	0	3	0	15	0	0	✓ 6.3	32.3	0	2	0	2	0	0	0	1	0	5
الأردن	0	3	0	20	0	0	✓ 0.3	27	0	2	0	2	0	0	0	1	0	5
سورية	0	4.1	0	9	0	0	✗ -1.5	27	0	2	0	2	0	0	0	1	0	5
اليمن	0	3	0	15	0	0	✗ -2.3	22	0	2	0	2	0	0	0	1	0	5
السودان	0	2	0	20	0	0	✓ 2.4	31.9	0	2	0	1	0	0	0	0	0	3
السعودية	0	2.8	0	22	0	0	✗ -0.2	28.7	0	2	0	0	0	0	0	0	0	2
العراق	-	-	-	-	-	-	-	-	0	2	0	2	0	0	0	1	-	-
ليبيا	-	-	-	-	-	-	-	-	0	2	0	4	0	0	0	1	-	-
موريتانيا	-	-	-	-	-	-	-	-	0	2	0	5.5	0	0	0	0	-	-
فلسطين	-	-	-	-	-	-	-	-	0	2	0	2	0	0	0	1	-	-
المتوسط	0.26	2.92	✓ 1.38	14.44	0.00	0.06	✓ 1.91	34.40	0.00	2.05	0.00	3.20	0.00	0.05	0.00	0.95	0.00	6.28
OECD	✗ -0.39	1.72	✗ -0.19	8.81	✓ 0.06	0.81	✓ 5.62	71.85	0.00	2.79	0.00	5.42	0.00	1.79	0.00	2.23	✗ 0.03	12.23

المصدر: قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال 2015

للاستفسار عن محتويات النشرة أو طلب الحصول على نسخة يرجى مراجعة بحوث ودراسات (ضمان):

د. رياض بن جليلي	رئيس البحوث والدراسات	+965 24959558	riadh@dhaman.org	أحمد الضبع	باحث اقتصادي	+965 24959562	aeldabh@dhaman.org
منى قمحية	باحث إحصاء ومعلومات	+965 24959561	mona@dhaman.org	أيمن غازي	سكرتير	+965 24959529	aymang@dhaman.org

المؤسسة العربية لضمان
الإستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation

39 عاما من النجاحات مع المستثمرين والمصدرين

للمستثمرين
عبر الحدود
في الدول العربية

للمصدرين
عبر الحدود
من الدول العربية

خدماتنا الجديدة:
- ضمان ائتمان التجارة الداخلية العربية ضد مخاطر عدم وفاء المشترين
- ضمان استثمارات المغتربين العرب في أوطانهم الأصلية
- ضمان الاستثمارات القائمة
- ضمان واردات السلع الاستراتيجية

مؤسسة إقليمية بعضوية 21 دولة عربية و٤ منظمات اقليمية- تصنيف "AA" من ستاندرد آند بورز - عمليات قاربت الـ 11 مليار دولار

DHAMAN Head Quarters: The Arab Organizations Headquarters Building
P.O. BOX 23568 Safat 13096, Kuwait City, State of Kuwait - Tel: +965 24959555/000 - Fax: +965 24959596 / 7
Email: operations@dhaman.org

Regional Office: P.O. Box: 25166 Riyadh 11466, Kingdom of Saudi Arabia
Tel: +966 1 4789270/80 - Fax: +966 1 4781195
Email: riyadhoffice@dhaman.org

Web: www.dhaman.org